في النظرية العلمية

كارل ماركس

الأجور والأسعار والأرباح

دار الفارابي

كارل ماركس

الأجور والأسعار والأرباح

القيمة والعمل

ايها المواطنون ،

... لقد بلغت في بحثي النقطة التي ينبغي علي فيها ان اباشر الشرح الواقعي للمسألة . غير انني لا استطيع ان أعد بالقيام بهذه المهمة بشكل مرض تماما ، لان هذا يتطلب مني ان اعالج حقل الاقتصاد السياسي كله . واذن ، فسأكتفي بان « المس المسألة لمسا » ، كما يقول الفرنسيون ، وان لا اعالج الا نقاطها الرئيسية .

ان اول سؤال يجب علينا ان نطرحه على انفسنا هو التالي : ما هي قيمة بضاعة ما ؟ وكيف يمكن تحديدها ؟

يبدو ، لاول نظرة ، ان قيمة بضاعة من البضائع هي شيء نسبي تماما ، ولا يمكن تحديدها الا اذا نظرنا الى بضاعة ما في علاقاتها مع بضائع اخرى . وفعلا عندما نتكلم عن القيمة التبادلية لبضاعة من البضائع ، فانما نتصور في ذهننا الكميات النسبية التي يمكن بها مبادلة هذه البضاعة مع كل البضائع الاخرى . ولكن هنا يبرز هذا السؤال : كيف هي منظمة هذه العلاقات التي تجري وفقا لها مبادلة البضائع بعضها مع بعض ؟

اننا نعرف بالتجربة ان هذه العلاقات متنوعة تنوعا لا نهاية له . لنأخذ بضاعة واحدة ، ولتكن قمحا ، على سبيل

المثال . فنجد ان كوارتر (١) من القمح يبادل مقابل بضائع مختلفة بنسب لانهاية لها تقريباً . ومع ذلك ، مادامت قيمته تبقى هي نفسها دائما ، سواء كان التعبير عنها بالحرير او بالذهب او بأية بضاعة اخرى ، فان قيمته هذه يجب ان تكون اذن شيئا متميزا ومستقلا عن مختلف النسب التي يبادل وفقها مقابل مواد اخرى . ينبغي ان يكون من الممكن التعبير عن كل هذه المعادلات بين بضائع مختلفة ، بصيغة اخرى مختلفة تماما .

وعلاوة على ذلك ، عندما اقول ان كوارتر من القمح يبادل بحديد تبعا لنسبة معينة ، او ان قيمة كوارتر من القمح يعبر عنها بكمية معينة من الحديد ، فانما اقول بهذا ان قيمة القمح ومعادلها من الحديد يساويان شيئا ثالثا ليس هو لا بالقمح ولا بالحديد ، مادمت اقبل ــ كما ترون ــ انهما يعبران عن وحدة بذاتها بشكلين مختلفين . ان كلا منهما ، سواء القمح او الحديد ، يجب ان يكون اذن من الممكن ارجاعه الى هذا الشيء الثالث الذي يؤلف قياسهما المشترك .

ولايضاح هذه النقطة ، سالجأ الى مثال هندسي غاية في البساطة : ماذا نفعل عندما نقارن بين السطوح المثلثة المختلفة الاشكال والمساحات ، او عندما نقارن المثلثات بالاشكال

---

(١) ــ كوارتر : مكيال للحبوب مستعمل في انكلترا يعادل ٢٩٠ ليترا او ١٦ مدا (المعرب) .

الرباعية او باي شكل هندسي مسطح اخر ؟

اننا نرجع مساحة اي مثلث الى تعبير يخالف تماما شكله المرئي . فنحن ، وقد وجدنا ، نتيجة لطبيعة المثلث ، ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه ، اصبح في استطاعتنا ان نقارن القيم المختلفة لكل انواع المثلثات وكل الاشكال المسطحة فيما بينها ، مادامت كلها يمكن ارجاعها الى عدد معين من المثلثات .

وينبغي اللجوء الى الاسلوب نفسه فيما يتعلق بقيم البضائع فيجب ارجاعها جميعا الى تعبير يكون مشتركا بينها فلا يتميز بعضها عن بعض الا بنسبة ما تحويه من هذا المقياس المشترك .

ولما كانت القيم التبادلية للبضائع ليست سوى الوظائف الاجتماعية لهذه الاشياء ، وليست لها اية صلة بصفاتها الطبيعية ، كان من واجبنا بادىء ذي بدء ان نتساءل: ماهي المادة الاجتماعية المشتركة بين كل هذه البضائع؟ انها العمل . فلأجل انتاج بضاعة من البضائع ، يجب ان تطبق عليها ، ان تدخل اليها ، كمية معينة من العمل . غير انني لااقول : من العمل فقط ، بل اقول : من العمل الاجتماعي . فان انسانا ينتج حاجة من الحاجات لاستعماله الشخصي المباشر، ولغاية استهلاكها بنفسه ،انما يخلق منتوجا لا بضاعة . فليس بينه ، من حيث هو منتج يقوم بأود نفسه ، وبين المجتمع ، اي شيء مشترك . اما لاجل انتاج بضاعة ما ، افينبغي على هذا الانسان ان ينتج، لا مادة تكفي حاجة من الحاجات الاجتماعية

فحسب ، بل يجب ايضا ان يكون عمله جزءا من المجموع العام للعمل الذي يستعمله المجتمع . اي يجب ان يكون عمله خاضعا لتقسيم العمل الموجود في قلب المجتمع . فلا يكون عمله هذا بشيء بدون التقسيمات الاخرى للعمل ، كما ان هذا العمل بدوره يكون ضروريا لاكمال هذه التقسيمات واتمامها .

اننا عندما ننظر الى البضائع باعتبارها قيما ، فانما ننظر اليها تحت مظهرها الوحيد من حيث هي عمل اجتماعي محقق ومثبت او ـ اذا شئتم ـ مبلور . ولا يمكن ان تتميز من البضائع ، بعضها عن بعض من هذه الناحية ، الا بكونها تمثل كميات اكبر او اصغر من العمل . فنحن مثلا نستعمل لاجل منديل من الحرير كمية من العمل اكبر من التي نستعملها لاجل قرميدة . ولكن كيف تقاس كمية العمل ؟ انها تقاس بالزمن الذي يستغرقه العمل ، وذلك بقياس العمل بالساعة او اليوم وهلمجرا . ولاجل استخدام هذا المقياس ، لا بد طبعا من ارجاع كل انواع العمل المتوسط ، او العمل البسيط المعتبر وحدة لانواع العمل المختلفة .

وهكذا نصل الى هذه النتيجة: ان بضاعة من البضائع، لها قيمة لانها تبلور لعمل اجتماعي . اما مقدار قيمتها ،اي قيمتها النسبية ، فتتعلق بكمية المادة الاجتماعية التي تحتوي منها كثيراً او قليلا ، اي تتعلق بالكمية النسبية للعمل الضروري لانتاجها . فالقيم النسبية للبضائع تحددها اذن كميات او مقادير العمل التي تستعمل وتحقق وتثبت فيها . وكميات البضائع المتقابلة التي يمكن انتاجها في مدة العمل نفسها هي ذات قيمة متساوية . او ان نسبة قيمة بضاعة ما الى قيمة

بضاعة اخرى ، هي كنسبة كمية العمل المثبتة في الاولى الى كمية العمل المثبتة في الاخرى .

ولكنني اتصور ان الكثيرين منكم سيسألونني : هل هناك اذن في الواقع ، فرق كبير ، او حتى فرق ما ، بين تحديد قيم البضائع حسب الاجور ، وبين تحديدها حسب كميات العمل النسبية اللازمة لانتاجها ؟ يجب ان تعلموا ، مع ذلك، ان ثمن العمل وكمية العمل هما شيئان متمايزان تقريبا. فلنفرض مثلا ان كميتين متساويتين من العمل قد دخلتا في كوارتر من القمح وفي اونس (١) من الذهب ، وقد استعملت هذا المثال لان بنيامين فرانكلان استعمله في اول مؤلف له طبعه سنة ١٧٢١ تحت عنوان « تحقيق متواضع في طبيعة العملة الورقية وفي ضرورتها » . وقد اكتشف فيه ــ وكان في ذلك من الاولين ــ الطبيعة الحقيقية للقيمة . اننا نفرض اذن ان كوارتر من القمح واونس من الذهب لهما قيمتان متساويتان ، اي انهما متعادلان ، لانهما عبارة عن تبلور كميات متساوية تماما من العمل المتوسط ، ويمثلان تثبيت عدد من ايام العمل او من اسابيع العمل في كل من هاتين البضاعتين . فعندما نحدد على هذه الصورة القيم النسبية للذهب والقمح ، هل ترانا نهتم في قليل او كثير ، باجور العمال الزراعيين واجور عمال المناجم ؟ ابدا على الاطلاق ! اننا نترك دون اي تحديد الطريقة التي دفع بها اجر عملهم اليومي او الاسبوعي ، بل اننا

(١) ــ الاونس : عيار انكليزي للذهب والفضة والمعادن الثمينة يساوي ٢٨ غراما وثلث (المعرب) .

لا نهتم حتى لمعرفة ما اذا كان قد استعمل عمل بالاجرة ام لا . وما دام الامر كذلك ، فمن الممكن ان الاجور كانت متفاوتة جدا . فالعامل الذي دخل عمله في كوارتر من القمح ، ربما لم ينل مقابله الاربع الكوارتر ، وعلى العكس ، ربما كان العامل المشتغل في المنجم قد نال نصف اونس الذهب . وكذلك اذا فرضنا ان اجورهما كانت متساوية ، فان هذه الاجور يمكن ان تتباعد ، حسب كل النسب الممكنة ، عن قيم البضائع التي انتجاها . فقد تبلغ هذه الاجور النصف، او الثلث، او الربع ، او الخمس، او اي كسر نسبي آخر من كوارتر القمح او من اونس الذهب. ومن المؤكد الواضح ان اجورهما لا يمكن ان تتجاوز قيم البضائع المنتجة ، فلا يمكن ان تكون اعلى منها ولكنها يمكن ان تكون ادنى منها بكل الدرجات الممكنة . ان اجورهما محدودة بقيم المنتجات ، ولكن قيم المنتجات لا تجد حدودا لها في اجورهما. فمن الواضح قبل كل شيء ان القيم ، القيم النسبية للقمح والذهب مثلا ، تتعين دون ان تؤخذ بعين الاعتبار قيمة العمل المستعمل ، اي الاجور . واذن ، فتحديد قيم البضائع عن طريق كميات العمل النسبية الداخلة فيها ، هو شيء يختلف تماما عن طريق الجمع البسيطة القائمة على تحديد قيم البضائع بقيمة العمل او بالاجور . بيد ان هذه النقطة ستزداد وضوحا خلال ما يأتي من بحثنا .

وعندما نحسب القيمة التبادلية لبضاعة من البضائع ، يجب علينا ايضا ان نضيف الى كمية العمل المستعملة في آخر مرة ، كمية العمل الداخلة من قبل في المادة الاولية التي تصنع منها البضاعة ، وكذلك كمية العمل المستعملة في وسائل

العمل ، والادوات والآلات والابنية التي استخدمت في هـذا العمل . فان قيمة كمية معينة من غزول القطن مثلا ، هي قيمة كمية العمل المتبلورة المضافة الى القطن خـلال غزله ، مضافا اليها كمية العمل المحققة قبل ذلك في القطن نفسه ، وكمية العمل الداخلة في الفحم والزيت والمواد الاخرى المستعملة ، وكمية العمل المثبتة في الآلة البخارية والمكوك ، وابنية المصنع وهلمجرا . ان وسائل العمل الاصلية ، اي الادوات والآلات والابنية ، تخدم ، ثم تخدم ايضا ، خلال زمن معين يتراوح بين الطول والقصر ، اثناء عمليات الانتاج المتكررة . فلو انها استهلكت بكاملها كالمادة الاولية ، لانتقلت قيمتها حالا بتمامها الى البضاعة التي ساعدت على انتاجها . ولكن لما كان المكوك مثلا ، لا يهترىء الا شيئا فشيئا ، فاننا نقوم بحساب متوسط اساسه الزمن الوسطي اللازم لانتاجه ، ثم استهلاكه الوسطي خلال زمن معين ، ولنقل خلال يوم واحد، وبهذا الشكل نحسب كم ينتقل من قيمة المكوك الى الغزل المنتج في يوم واحد . وبالتالي ، نحسب ما هو الجزء الذي يعود الى كمية العمل المتحققة سابقا في المكوك ، من كامل كمية العمل الداخلة في ليبرة (١) واحدة من الغزل مثلا . وليس من الضروري ، من اجل موضوعنا الحالي ، ان نقف عند هـذه النقطة اكثر مما وقفنا .

وقد يبدو ، انه لو كانت قيمة بضاعة من البضائع محددة

---

(١) ـ ليبرة : مقياس قديم للوزن تغير مقداره مع تطور الازمان . وهو لا يزال يستعمل حاليا في انكلترا ومعظم الاقطار الانكلوسكسونية ويعادل ٤٥٤ غراما (المعرب) .

بكمية العمل المخصصة لانتاجها ، لنتج عن ذلك ان العامل كلما كان كسولا وقليل الخبرة ، كانت قيمة البضاعة التي يصنعها اكبر ، اذ ان زمن العمل اللازم لصنعها يصبح اطول . ولكنه استنتاج سخيف . تذكروا انني استعملت تعبير « العمل الاجتماعي » ، وان صفة « اجتماعي » هذه تتضمن كثيرا من الاشياء . فعندما نقول ان قيمة بضاعة من البضائع محددة بما تحويه من كمية العمل الداخلة او المتبلورة فيها ، فانما نقصد من ذلك كمية العمل اللازمة لانتاجها في وضع اجتماعي معين، وفي شروط انتاج اجتماعية وسطية معينة ، مع افتراض استعمال قوة وبراعة اجتماعيتين متوسطتين في العمل المستخدم . ففي انكلترا ، حينما جاء النول الذي يحركه البخار يزاحم النول اليدوي ، لم يبق ضروريا ، لتحويل كمية معينة من الغزل الى متر من القماش القطني او النسيج ، الا نصف الوقت السابق . واضطر الحائك المسكين اذ ذاك الى ان يعمل من ١٧ الى ١٨ ساعة يوميا عوضا عن ٩ او عشر ساعات، كما كان الامر سابقا . ولكن نتاج هذه الساعات العشرين من العمل ، لم يعد يمثل الا عشرة ساعات من وقت العمل الاجتماعي ، اي ساعات العمل الاجتماعي العشر اللازمة لتحويل كمية معينة من الغزل الى قماش منسوج . فمحصول عمله خلال عشرين ساعة عمل ، لم تعد له اذن قيمة الا كقيمة محصوله الذي كان يصنعه سابقا خلال عشر ساعات .

فاذن ، اذا كانت كمية العمل اللازمة اجتماعيا ، والداخلة في البضائع ، هي التي تحدد قيمتها التبادلية ، فكل ازدياد في كمية العمل الذي يتطلبه انتاج بضاعة ما لا يمكن الا ان يزيد

قيمتها ، وكل تخفيض في هذه الكمية يخفض القيمة .

ولو ان كمية العمل اللازمة لانتاج البضائع التي نتحدث عنها كانت تبقى ثابتة ، فان قيمها النسبية تبقى هي ايضا ثابتة . ولكن ليس الامر كذلك . فان كمية العمل اللازمة لانتاج بضاعة من البضائع تتغير باستمرار مع تغير القوى الانتاجية للعمل المستعمل . فكلما كانت قوى العمل الانتاجية كبيرة ، انتجنا اكثر خلال مدة عمل معينة ، وكلما صغرت القوى الانتاجية ، انتجنا اقل خلال المدة نفسها . واذا اصبح من الضروري مثلا ، نظرا لازدياد السكان ، زرع ارض اقل خصوبة، فان نفس كمية الانتاج لا يمكن الحصول عليها الا باستعمال كمية اكبر من العمل . وبنتيجة ذلك ترتفع قيمة المنتجات الزراعية . ومن جهة اخرى ، اذا كان عامل غزّال واحد يحول بواسطة وسائل الانتاج الحديثة ، وفي يوم عمل واحد ، قطنا الى غزل الف والف مرة اكثر مما كان يستطيع تحويله سابقا في المدة نفسها بواسطة المغزل ، فمن الجلي ان كل ليبرة من القطن تمتص من العمل الف والف مرة اقل مما كانت تمتص سابقا ، وبالتالي ، تكون القيمة المضافة بواسطة عملية الغزل الى كل ليبرة من القطن ، اقل الف والف مرة مما كانت سابقا ، وتسقط قيمة الغزل بنفس النسبة .

واذا اغفلنا ما بين الشعوب المختلفة من فروق في الفعالية الطبيعية والبراعة المكتسبة في العمل ، فان قوى الانتاجية للعمل تكون ، بالضرورة ، متعلقة في الدرجة الاولى بما يلي :

١ ـ شروط العمل الطبيعية وخصب الارض وغنى

المناجم ، الخ . . .

٢ ــ الاتقان المستمر لقوى العمل الاجتماعية التي تتطور، في الانتاج الكبير ، بنتيجة تمركز الراسمال والتعاون في العمل ، وبواسطة تقسيم العمل ، وبواسطة الآلات ، وتحسين طرق العمل ، واستعمال القوى الطبيعية ، الكيماوية وغيرها ، وبواسطة اختصار الزمان والمكان بفضل طرق المواصلات والنقل الجديدة ، وبفضل كل اكتشاف آخر يسيطر العلم بواسطته على القوى الطبيعية ويضعها في خدمة العمل ، مما يؤدي الى توسيع وتطوير طابعه الاجتماعي او التعاوني . وكلما كانت قوى العمل الانتاجية اكبر ، كان العمل المستعمل في كمية معينة من المنتجات اقل ، وبالتالي كانت قيمة المنتج اصغر . وكلما كانت قوى العمل الانتاجية اصغر ، كان العمل المستعمل في نفس الكمية من المنتجات اكثر ، وكانت قيمها عندئذ اكبر.

وهكذا ، يمكننا ان نقرر ، كقانون عام ، ان قيم البضائع متناسبة طردا مع مدة العمل المستعملة في انتاجها، ومتناسبة عكسا مع قوى العمل الانتاجية المستعملة .

انني لم اتكلم حتى الآن الا عن القيمة. غير انني سأضيف كذلك بضع كلمات عن السعر الذي هو شكل خاص تتخذه القيمة .

ليس السعر ، في حد ذاته ، سوى الشكل النقدي للقيمة . ان قيم بضائع هذه البلاد (١) مثلا ، يعبر عنها بالسعر الذهبي ، بينما يعبر عنها في القارة (٢) عموما بالسعر الفضي . ان قيمة الذهب او الفضة ، مثلها مثل قيمة كل

(١) ــ اي انكلترا (٢) ــ اي اوروبا (المعرب)

البضائع الاخرى ، محددة بكمية العمل اللازمة لاستخراجها : انكم تبادلون كمية معينة من انتاجكم الوطني ، تبلورة فيها كمية معينة من عملكم الوطني ، مقابل انتاج البلاد التي تقدم الذهب والفضة ، وهو انتاج تبلورت فيه كمية معينة من العمل . وعلى هذه الصورة ، وبواسطة مقايضة حقيقية ، تتعلمون التعبير بالذهب او الفضة عن قيم كل البضائع ، اي عن كميات العمل المستعملة في صنعها. واذا توغلتم اكثر في التعبير النقدي للقيمة ، او — وهو الشيء ذاته — في تحول القيمة الى سعر ، وجدتم ان ذلك هو الاسلوب الذي بواسطته تعطون قيم كل البضائع شكلا مستقلا ومتجانسا ، مما يسمح لكم ان تعبروا عنها من حيث هي كميات من نفس العمل الاجتماعي . وبمقدار ما يمكن ان يقال ان السعر ليس هو الا التعبير النقدي للقيمة ، يسميه آدم سميث « السعر الطبيعي » ويسميه الفيزيوقراطيون « السعر الضروري » .

واذن ، ما هي العلاقة بين القيمة وسعر السوق ، بين السعر الطبيعي وسعر السوق ؟ انكم تعلمون جميعا ان سعر السوق هو نفسه لجميع البضائع التي هي من نوع واحد، مهما اختلفت ظروف انتاج المنتجين، فيما اذا اخذنا كلا منهم بمفرده. ان سعر السوق لا يعبر الا عن الكمية المتوسطة من العمل الاجتماعي اللازم ، في شروط انتاج متوسطة ، لتموين السوق بكمية معينة من صنف معين ، وهو يحسب تبعا للكمية الاجمالية لبضاعة من نوع معين .

ومن وجهة النظر هذه ، يلتقي سعر السوق لبضاعة من البضائع بقيمة هذه البضاعة . هذا ، ومن جهة اخرى ، فان تذبذبات اسعار السوق التي تتجاوز القيمة او السعر الطبيعي

حينا وتهبط عنهما حينا اخر، تتعلق بذبذبات العرض والطلب. ان التباعد بين سعر السوق وبين القيمة هو حادث مستمر ، ولكن « السعر الطبيعي ـ كما يقول آدم سميث ـ هو السعر المركزي الذي لا تفتأ اسعار البضائع تدور حوله . ويمكن ان تطرأ ظروف مختلفة تجعل هذه الاسعار في بعض الاحيان معلقة عاليا جدا فوق هذه النقطة المركزية ، كما تهبط بها احيانا الى تحتها قليلا . ولكن مهما تكن العقبات التي تمنع الاسعار من الثبات في مركز الاستقرار والجمود هذا ، فان الاسعار تجنح وتميل باستمرار نحو هذا المركز » .

ليس في استطاعتي ، حاليا ، ان اضع هذه النقطة تحت فحص اعمق . انما يكفي القول بانه عندما يتوازن العرض والطلب ، تلتقي اسعار البضائع في السوق مع اسعارها الطبيعية ، اي مع قيمها التي تحددها كميات العمل اللازمة لانتاج كل منها . ولكن **العرض والطلب مجبران على النزوع** باستمرار الى المحافظة على توازنهما ، وان كان ذلك لا يحدث الا عندما تتوالى ذبذبة واخرى ، وعندما تعقب زيادة نقصانا ، او على العكس . واذا لم تقتصروا على ملاحظة التموجات اليومية ، بل عمدتم الى تحليل حركة اسعار السوق خلال مرحلة طويلة ، كما فعل « توك » في كتابه « تاريخ الاسعار »، وجدتم أن تذبذبات اسعار السوق ، وحالات ابتعادها عن القيمة ، وارتفاعها وانخفاضها ، ينفي بعضها بعضا ، ويعوض بعضها عن بعض،حتى اننا اذا صرفنا النظر عن فعل الاحتكارات وكذلك عن بعض التأثيرات التضييقية التي لا مندوحة لي الان من التجاوز عنها ، وجدنا ان البضائع على اختلاف انواعها تباع،

وسطيا ، كل منها بقيمتها ، اي بأسعارها الطبيعية . وان فترات الزمن الوسطية ، التي تتعادل خلالها تذبذبات اسعار السوق ويسد بعضها بعضا ، تختلف باختلاف انواع البضائع، اذ ان التوفيق بين العرض والطلب بالنسبة لهذه البضاعة مثلا ، اسهل منه بالنسبة الى هذه البضاعة الاخرى .

واذن ، اذا كانت جميع اصناف البضائع ، من حيث الجملة ، وخلال مراحل طويلة ، تباع كل منها بقيمتها ، فمن السخف ان نفترض ان الربح ، ذلك الربح الدائم والعادي في مختلف الصناعات ، لا الربح المتحقق في حالات خاصة ، يتأتى من سعر البضائع، اي من كونها تباع بسعر يتجاوز قيمتها تجاوزا كبيرا . ان سخافة هذه النظرة ، تظهر بصورة واضحة عندما نعممها . فان ما قد يربحه انسان باستمرار بصفته بائعا ، يجب ان يخسره باستمرار بصفته شاريا ، ويكفي ان نلفت النظر الى ان هناك اناسا هم مشترون دون ان يكونوا بائعين ، او مستهلكون دون ان يكونوا منتجين . فما يدفعه هؤلاء الناس الى المنتج ، يجب اولا ان يكونوا قد تلقوه منه دون مقابل . واذا بدا رجل بأخذ مالك منك ليعيده اليك فيما بعد بشرائه بضائعك منك ، فانك لن تثري ولن تغتني ابدا ، حتى ولو بعته اياها بسعر غال جدا . ان هذا النوع من الاعمال يمكن ان يحدد خسارة من الخسائر ، ولكنه لا يمكن ابدا ان يساعد في تحقيق ربح .

وعلى هذا ، فلاجل تفسير طبيعة الربح العامة ، ينبغي ان نبدأوا من المبدأ التالي وهو : ان البضائع تباع ، وسطيا، بقيمتها الحقيقية ، وان الربح ينجم من كون البضائع تباع

بقيمتها اي تباع بصورة متناسبة مع كمية العمل الداخلة فيها. واذا كنتم لا تستطيعون تفسير الربح على هذا الاساس ، فانكم لن تستطيعوا تفسيره على الاطلاق . وقد يبدو هذا غريبا ، ومعاكسا للمألوف ، ومناقضا لملاحظاتكم اليومية . ولكن القول بان الارض تدور حول الشمس وان الماء يتألف من غازين شديدي الاحتراق ، هو كذلك شيء غريب عن المألوف . فان الحقائق العلمية تبدو دائما غريبة عن المألوف ، عندما نخضعها للتجربة العادية اليومية التي لا تدرك الا المظهر الخادع للاشياء.

قوة العمل

بعد ان درسنا ، بقدر ما يتاح في مثل هـــذا البحث السريع ، طبيعة القيمة ، طبيعة قيمة بضاعة مـــن البضائع ، يجب علينا ان نوجه انتباهنا الى القيمة الخاصة للعمل . وفـي هذه النقطة ، سأضطر لان اثير دهشتكم مجددا بامر يخالف المألوف في ظاهره . انكم جميعا ، مقتنعون تمام الاقتناع بان ما تبيعونه يوميا هو عملكم ، وان العمل اذن له سعر ، وبما ان سعر بضاعة ما ليس الا التعبير عن قيمتها لنقد ، ينبغي بكـل تأكيد ان يكون هناك شيء اسمه قيمة العمل . ومع ذلك فليس ثمة شيء يسمى قيمة العمل بالمعنى العادي للكلمة . لقد راينا ان كمية العمل الضروري ، المتبلورة في بضاعة ما ، هي التي تؤلف قيمة هذه البضاعة . ولكن اذا طبقنا هذا المفهوم عـــن القيمة ، فكيف نستطيع ان نحدد مثلا قيمة يوم عمل مدتـــه عشر ساعات ؟ كم هو العمل الذي يتضمنه هذا اليوم ، انـه عشر ساعات عمل . فاذا قلنا ان قيمة يوم عمل مؤلف مـــن عشر ساعات ، **تساوي عشر ساعات عمل ، او تساوي كميـة** العمل التي يحويها ، لما خرج قولنا عن تفسير الشيء بنفسه ، بل لكان فوق ذلك سخفا مطبقا . ومن الطبيعي اننا ما ان نجد المعنى الحقيقي ــ وهو خبيء ــ لهذا التعبير : « قيمة العمل » ، حتى يصبح في استطاعتنا تفسير هذا التطبيق للقيمة ، هـذا

التطبيق غير المعقول والذي يبدو في الظاهر مستحيلا ، وذلك بالصورة نفسها التي نستطيع فيها تفسير حركات الاجرام السماوية عندما نكتشف حركاتها الحقيقية ، وذلك سواء اكانت هذه الاجرام مرئية ام مشاهدة في بعض اشكالها فقط .

ان ما يبيعه العامل ليس هو عمله مباشرة ، بل هو قوة عمله التي يتخلى للراسمالي عن حق التصرف بها موقتا . ان هذا صحيح جدا ، لدرجة ان القانون يعين الحد الاعلى للزمن الذي يحق لانسان خلاله ان يبيع قوة عمله ـ ولست ادري ان كان الامر كذلك في انكلترا ايضا ، ولكنه شيء اكيد في اقطار عديدة على القارة . ولو كان مسموحا للعامل ان يفعل ذلك لمدة غير محدودة ، لعاد عهد الاستعباد بذلك الى الوجود من جديد . ولو ان صفقة من هذا النوع عقدت مثلا ، لطول مدة حياة العامل ، فانها تجعل فورا من هذا العامل عبدا لصاحب العمل طول حياته .

ان توماس هوبس ، وهو من اقدم الاقتصاديين ومن اعرق فلاسفة انكلترا ، قد اشار بدافع غريزي الى هذه النقطة التي غابت عن جميع من اتوا بعده، فقال في كتابه «لفيتان»(١) ما يلي : « ان قيمة انسان هي ، مثلها في كل الاشياء الاخرى ، سعره ، اي انها على الضبط ، ما يعطى له مقابل استعمال قوته » .

واذا سرنا ، ابتداء من هذا الاساس، اصبح في استطاعتنا تحديد قيمة العمل كما نحدد قيمة كل البضائع الاخرى .

ولكن قبل ان نفعل ذلك ، يمكننا ان نتساءل : ما هو منشأ

---

(١) ـ Leviathan

هذا الحادث الغريب الذي يجعلنا نجد في السوق جماعة من الشارين يملكون الارض والالات والمواد الاولية ووسائل المعيشة، وهي كلها ـ باستثناء الارض في حالتها الابتدائية ـ من منتجات العمل ، بينما نجد من جهة اخرى جماعة من البائعين ليس لديهم ما يبيعونه الا قوة عملهم ، اي سواعدهم وادمغتهم العاملة ؟ كيف حدث ان احدى هاتين الجماعتين تشتري على الدوام لتحقق الربح وتثري ، بينما الجماعة الاخرى تبيع على الدوام لتكسب عيشها ؟ ان درس هذه القضية يؤدي بنا الى البحث عما يسميه الاقتصاديون التراكم السابق والابتدائي . مع انه ينبغي ان يسمى المصادرة الابتدائية ، النهب الابتدائي . ولوجدنا ان هذا التراكم الابتدائي المزعوم لا يعني شيئا آخر غير سلسلة من العمليات التاريخية التي تؤدي الى فصم عرى الوحدة الابتدائية التي كانت قائمة بين الشغيل ووسائل عمله. غير ان بحثا من هذا النوع يخرج عن حدود موضوعي . وما ان يقع الانفصال بين الشغيل ووسائل عمله ، حتى يستمر ، ويتتابع على نطاق يتسع وينمو دائما الى ان تأتي ثورة جديدة تقلب نظام الانتاج راسا على عقب ، وتقضي على هذا الانفصال، وتعيد الوحدة الابتدائية من جديد،تحت شكل تاريخي جديد.

ما هي اذن قيمة قوة العمل ؟

ان قيمتها ، كما هي تماما في اية بضاعة اخرى ، محددة بكمية العمل اللازمة لانتاجها . ان قوة عمل اي انسان لا توجد الا في شخصه الحي . ولكي يستطيع ان ينمو ويؤمن حياته ، ينبغي ان يستهلك كمية معينة من وسائل العيش . ولكن الانسان ، كالآلة ، يهترىء ، ويجب ان يحل محله انسان آخر.

فعدا كمية الحاجات الضرورية العادية التي يحتاج اليها ليعيش بذاته، يحتاج الى كمية اخرى من هذه الاشياء الضرورية نفسها لكي يربي عددا ما من الاولاد الذين يمكنهم ان يحلوا محله في سوق العمل ، وان يؤمنوا فيها دوام اجيال العمال . وفوق ذلك ، لكي يطور العامل قوة عمله ويكتسب مقدارا من البراعة، يجب ان ينفق ايضا كمية جديدة من القيم .

ويكفينا ، لاجل موضوعنا ، ان نأخذ بعين الاعتبار العمل المتوسط الذي نجدان تكوينه ، وكذلك نفقات تحسينه ، تؤلف مقادير تافهة ضئيلة جدا . غير انني اريد الاستفادة من هذه المناسبة للتاكيد بان نفقات انتاج قوى العمل المختلفة الانواع ، تختلف فيما بينها ، تماما على نفس الصورة التي تختلف بها قيم قوى العمل المستعملة في شتى الصناعات . فالسعي ، مع الصياح والصخب ، وراء تساوي الاجور ، يقوم اذن على خطأ ، وعلى رغبة ضارة ، غير سليمة ، لن يستجاب لها ابدا. ويستقي هذا الميل منبعه من هذا التطرف المزيف السطحي الذي يقبل المقدمات مع محاولته في الوقت نفسه التهرب من النتائج . ففي نظام يقوم على العمل بالاجرة ، تتعين قوة العمل كما تتعين قيمة اية بضاعة اخرى . وبما ان مختلف انواع العمل هي مختلفة القيمة، اي انها تستلزم لانتاجها كميات عمل مختلفة ، فلا بد ان تكون لها ، بالضرورة ، اسعار مختلفة في سوق العمل . فالمطالبة بدفع مقابل متساو او حتى عادل ، في النظام القائم على العمل بالاجرة ، هي كالمطالبة بالحرية تحت نظام العبودية . فما تعتبرونه صحيحا وعادلا لا يدخل اذن في

الحساب . والمسألة الموضوعة على بساط البحث هي : ما هو الضروري والمحتوم الذي لا مناص منه ، في نطاق نظام انتاج معين ؟

وفقا لما ذكرنا ، نرى ان قيمة قوة العمل تحددها دائما قيمة الحاجات الضرورية الاولية ، اللازمة لانتاج قوة العمل ، ولتطويرها ، وحفظها وتخليدها .

انتاج القيمة الزائدة

لنفرض ان الكمية المتوسطة للاشياء العادية اللازمة لحياة عامل ، تتطلب لانتاجها ست ساعات من العمل المتوسط . ولنفرض فوق ذلك ان ست ساعات من العمل المتوسط محققة في كمية من الذهب تساوي ٣ شلنات (١) . فتكون هذه الشلنات الثلاثة هي سعر قوة عمل هذا الانسان ، او التعبير النقدي لقيمتها اليومية . فهو لو اشتغل ست ساعات في اليوم ، لانتج كل يوم قيمة كافية لشراء الكمية المتوسطة من الاشياء التي يحتاجها يوميا ، اي للاحتفاظ بنفسه كعامل .

ولكن انساننا هذا هو عامل بالاجرة ، فينبغي له بالتالي ان يبيع قوة عمله الى الرأسمالي ، فاذا باعها مقابل ثلاثة شلنات في اليوم أو ١٨ شلنا في الاسبوع ، فهو انما يبيعها بقيمتها . ولنفرض انه عامل غزّال ، فاذا اشتغل ست ساعات في اليوم ، اضاف كل يوم الى القطن قيمة هي ٣ شلنات ، وتكون هذه القيمة التي يضيفها كل يوم الى القطن معادلة تماما لاجرته ، اي للسعر الذي يقبضه يوميا مقابل قوة عمله . ولكن في مثل هذه الحالة لا يتناول الرأسمالي اية قيمة زائدة ، لا

---

(١) ـ الشلن : نقد انكليزي . وتساوي الليرة الانكليزية الاسترلينية عشرين شلنا ، والشلن ١٢ بنسا (المعرب) .

يتناول اي انتاج فائض ، وهنا نصطدم بالصعوبة الحقيقية .

ان الراسمالي ، حين شرائه قوة عمل العامل ودفعه ما يعادل قيمتها ، يكون ، مثله في ذلك مثل كل مشتر ، قد اكتسب حق استهلاك البضاعة التي اشتراها ، او استعمالها . وقوة عمل الانسان انما تستهلك او تستعمل بتشغيل هذا الانسان ، تماما مثلما تستهلك او تستعمل آلة بتشغيلها . فالراسمالي ، بشرائه القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة عمل العامل ، قد اكتسب اذن ، حق استخدام هذه القوة ، اي حق تشغيلها خلال اليوم كله ، او الاسبوع كله . وطبيعي ان ليوم العمل او اسبوع العمل حدودا ، غير اننا سنبحث ذلك عن كثب فيما بعد .

اما الان ، فاريد ان الفت انتباهكم الى نقطة حاسمة .

ان قيمة قوة العمل تعينها كمية العمل اللازمة للاحتفاظ بها او لانتاجها من جديد ، ولكن لا حدود لاستعمال قوة العمل هذه ، الا في قدرة العامل الفعالة وقوته الجسمانية . فالقيمة اليومية او الاسبوعية لقوة العمل ، هي شيء يختلف تماما عن الممارسة اليومية او الاسبوعية لهذه القوة . ومثل ذلك ان الغذاء الذي يحتاجه الحصان ، والزمن الذي يستطيع ان يحمل خلاله فارسه، هما شيئان متمايزان مختلفان تماما. فكمية العمل التي تؤلف حدا لقيمة قوة العمل لدى العامل ، لا تؤلف بوجه من الوجوه حدا لكمية العمل التي تستطيع ان تنفذها قوة عمله . لنأخذ مثال عاملنا الغزّال . لقد راينا ان عليه ، لتجديد قوة عمله يوميا ، ان يخلق قيمة يومية هي ٣ شلنات ، وهو ما يحققه بعمله اليومي البالغ ست ساعات . ولكن ذلك لا

يجعله عاجزا عن العمل مدة ١٠ ساعات او ١٢ ساعة او اكثر يوميا . والرأسمالي ، بدفعه القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة عمل العامل الغزّال، قد اكتسب حق استخدام قوة العمل هذه خلال اليوم كله او الاسبوع كله . فهو اذن سيشغل العامل ١٢ ساعة في اليوم مثلا . فعلى الغزّال اذن ، علاوة على الساعات الست اللازمة له لانتاج ما يعادل اجرته ، اي ما يعادل قيمة قوة عمله، ان يعمل ست ساعات اخرى سأسميها ساعات العمل الزائد (١) ، وهذا العمل الزائد سيتحقق في قيمة زائدة وفي منتوج زائد . فاذا كان عاملنا الغزّال يضيف الى القطن ، بواسطة عمله اليومي البالغ ست ساعات ، قيمة ٣ شلنات التي هي معادل اجرته تماما ، فهو خلال ١٢ ساعة سيضيف الى القطن قيمة ٦ شلنات وسينتج كمية زائدة من الغزل تقابل ذلك . وبما انه قد باع قوة عمله الى الرأسمالي ، فالقيمة الكاملة ، اي المنتوج الذي صنعه ، تكون ملك الرأسمالي الذي هو ، خلال زمن معين ، مالك قوة عمله . فالرأسمالي ، بدفعه ٣ شلنات ، سيحقق اذن قيمة ٦ شلنات، ما دام، بدفعه قيمة متبلورة فيها ست ساعات عمل ، يتلقى ، مقابلها ، قيمة متبلورة فيها ١٢ ساعة عمل. واذا كرر الرأسمالي هذه العملية يوميا ، فهو سيدفع يوميا ٣ شلنات وسيأخذ لجيبه ٦ شلنات، نصفها يستعمل من جديد لدفع اجور جديدة ، ونصفها الاخر يؤلف القيمة الزائدة التي لا يدفع الرأسمالي من اجلها اي مقابل . على اساس هذا النوع من التبادل بين الرأسمالي

---

(١) ـ surtravail

والعمل يقوم الانتاج الراسمالي ، اي العمل بالاجرة ، وعلى اساسه يضطر العامل كعامل والراسمالي كراسمالي ، ان يعاودا الانتاج باستمرار .

ان نسبة القيمة الزائدة ، مع بقاء كل الشروط متساوية، تتعلق بالنسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل الذي هو ضروري لتجديد قيمة قوة العمل ، وبين الزمن المستعمل علاوة عليه لاجل الراسمالي ، اي العمل الزائد . فهي بالتالي ، تتعلق بالنسبة التي يمدد تبعا لها يوم العمل الى ما فوق الزمن الذي لا ينتج العامل خلاله ، عندما يشتغل ، الا قيمة قوة عمله من جديد ، اي يقدم معادل عمله .

قيمة العمل

وعلينا ان نعود الان الى التعبير التالي : « قيمة العمـــل او سعره » .

لقد راينا ان هذه القيمة ليست ، في الواقع ، الا قيمة قوة العمل ، التي تقاس تبعا لقيمة البضائع اللازمة للاحتفاظ بها . ولكن لما كان العامل لا يتناول اجرته الا بعد انتهاء عمله ، ولما كان يعلم ان ما يعطيه للراسمالي هو في الحقيقة عمله ، فان قيمة قوة عمله ، او سعرها ، تبدو في نظره ، بالضرورة ، كانها سعر او قيمة عمله نفسه . فاذا كـــان سعر قـــوة عمله ٣ شلنات وقـــد تحققت فيها ٦ ساعات عمل ، واذا اشتغل ١٢ ساعة ، فانه يعتبر ، بالضرورة ، هذه الشلنات الثلاثة ، قيمة او سعرا لـــ ١٢ ساعة عمل ، رغم ان هذه الـــ ١٢ ساعة عمل، تمثل قيمة تعادل ٦ شلنات . ومن هنا نتيجة مزدوجة :

اولا : ان قيمة العمـــل ، او ســـعرها ، تأخـــذ المظهـــر الخارجي لسعر او قيمة العمل نفسه، رغم ان كلمة قيمةالعمل او سعر العمل ليس لها ، لدى التدقيق التام ، اي معنى على الاطلاق .

ثانيا : رغم ان قسما فقط من العمل اليومي يدفع لقاءه مقابل ، بينما يبقى القسم الاخر دون ان يدفع مقابله اي شيء،

ورغم ان هذا القسم الذي لم يدفع لقاءه مقابل ، او العمل الزائد ، هو الذي يؤلف ، بكل دقة ، الاساس الذي تتشكل منه القيمة الزائدة او الربح ، رغم ذلك كله يبدو ان العمل بكامله هو عمل مدفوع لقاءه مقابل .

ان هذا المظهر الزائف هو الذي يميز العمل بالاجرة عن اشكال العمل التاريخية الاخرى . ففي اساس نظام العمل بالاجرة، حتى العملغير المدفوع مقابلة اي شيء يبدو كانه عمل مدفوع لقاءه مقابل ، بينما الامر على العكس تماما فيما يخص عمل العبد في العبودية : فحتى الجزء المدفوع لقاءه مقابل من عملالعبد يبدو كانهعمل غير مدفوع مقابله اي شيء. وطبيعي ان العبد كان ينبغي ان يحيا لكي يستطيع العمل ، وهكذا كان قسم من يوم عمله يستخدم لسد قيمة ما يلزم للقيام باوده . ولكن بما انه لم تكن بينه وبين سيده صفقة معقودة ، بما انه لم يكن بين الفريقين لا شراء ولا بيع ، فقد كان يبدو كان كل عمله متروك دون مقابل .

ومن جهة اخرى ، لنأخذ الفلاح القن ، كما كان موجودا حتى الامس، في كل اوروبا الشرقية . كان هذا الفلاح يشتغل، مثلا ، ثلاثة ايام لنفسه ، على حقله الخاص به او الحقل الذي خصص له ، اما الايام الثلاثة التالية فكان يقوم فيها بعمل اجباري ومجاني في املاك سيده الاقطاعي . هنا ، اذن ، كان العمل المدفوع لقاءه مقابل والعمل الذي لم يدفع مقابله اي شيء منفصلين بصورة ظاهرة للعيان ، منفصلين في الزمان وفي المكان . وكان احرارنا (١) يهزهم غضب جامح من جراء

---

(١) Libéraux

هذه الفكرة غير المعقولة القائلة بتشغيل انسان مقابل لا شيء .

ولكن الواقع مع ذلك ، هو انه سواء اشتغل الانسان ثلاثة ايام في الاسبوع لنفسه في حقله الخاص، وثلاثة ايام في املاك السيد ، او اشتغل في المصنع او الورشة ست ساعات في اليوم لنفسه وست ساعات لصاحب العمل ؛ فان النتيجة واحدة ، رغم ان اجزاء العمل التي دفع لقاءها مقابل واجزاءه التي لم يدفع مقابلها اي شيء مختلطة في الحالة الاخيرة اختلاطا لا سبيل معه الى فصلها بعضها عن بعض . ورغم ان طبيعة كل هذه العملية مقنعة ومخيفة بوجود العقد وبدفع الاجرة آخر الاسبوع ، ففي احدى الحالين ، يبدو العمل الذي لم يدفع لقاءه مقابل وكانه قد اعطي عن رضى واختيار ، وفي الحالة الاخرى يبدو منتزعا بالاكراه . هذا هو كل الفرق بين الحالين .

انني اذا استعملت بعد الان التعبير « قيمة العمل » ، فلا اخرج عن كوني استعمل الشكل الشعبي للتعبير عن « قيمة قوة العمل » .

كيف يتحقق الربح حين تباع بضاعة بقيمتها

لنفرض ان ساعة من العمل المتوسط تحوي قيمة تعادل ٦ بنسات، اي ان اثنتي عشرة ساعة من العمل المتوسط تحوي قيمة ٦ شلنات . ولنفرض ، علاوة على ذلك، ان قيمة العمل هي ٣ شلنات ، اي محصول ٦ ساعات عمل . وفوق ذلك ، اذا كان استهلاك المادة الاولية ، واهتراء الآلات ، وغير ذلك مما استعمل لاجل بضاعة معينة ، قد تجسدت فيها كلها ٢٤ ساعة من العمل المتوسط ، فان قيمتها تكون ١٢ شلنا .

ومن جهة اخرى ، اذا كان العامل الذي يستخدمه الرأسمالي يضيف ، الى وسائل الانتاج هذه ، ١٢ ساعة عمل ، فان هذه الساعات الاثنتي عشرة تتجسد في قيمة اضافية قدرها ٦ شلنات . فتكون اذن القيمة الاجمالية للمنتوج ، ٣٦ ساعة من العمل المتبلور ، اي ١٨ شلنا . ولكن بما ان قيمة العمل ، اي الاجرة المدفوعة للعامل ، ليست سوى ٣ شلنات ، فلا يكون الرأسمالي قد دفع اية قيمة مقابلة (او معادل) لساعات العمل الزائد الست التي قدمها العامل ودخلت في صلب قيمة البضاعة . فعندما يبيع الرأسمالي هذه البضاعة بقيمتها ، اي بـ ١٨ شلنا ، يحصل اذن على قيمة قدرها ٣ شلنات ، لم يدفع ازاءها اية قيمة مقابلة وتؤلف هذه الشلنات الثلاثة ، القيمة الزائدة التي يقبضها الرأسمالي،اي الربح . فالرأسمالي

يحقق اذن ربحا قدره ٣ شلنات ، لا ببيع بضاعته بسعر اعلى من قيمتها ، بل ببيعها بقيمتها الحقيقية .

ان قيمة بضاعة ما، تحددها الكمية الاجمالية للعمل الذي تحويه . ولكن هناك قسما من كمية العمل هذه ، يمثل قيمة دفعت ازاءها قيمة مقابلة بشكل اجور ، وهناك قسم آخر يدخل في القيمة التي لا تدفع ازاءها قيمة مقابلة . ان قسما من العمل الذي تحويه البضاعة ، هو عمل دفع لقاءه مقابل ، اما القسم الاخر فهو عمل لم يدفع مقابله اي شيء . وبالتالي، عندما يبيع الرأسمالي البضاعة بقيمتها، اي بوصفها تبلورا للكمية الاجمالية للعمل الذي استعمل فيها ، فهو بالضرورة يبيعها بربح . فهو لا يبيع ما كلفه قيمة مقابلة وحسب ، بل يبيع ايضا ما لم يكلفه هو شيئا ، وان كان قد كلف عامله عملا . ان نفقات انتاج البضاعة وكلفتها الحقيقية ، شيئان مختلفان في نظر الرأسمالي . واذن ، اعيد واكرر بان الحصول على ارباح عادية ومتوسطة يتحقق عندما تباع البضائع ، لا باعلى من قيمتها الحقيقية ، بل بقيمتها الحقيقية نفسها .

الأقسام المختلفة التي تتجزأ إليها القيمة الزائدة

ان القيمة الزائدة ــ اعني القسم من القيمة الكلية للبضائع الذي تجسد فيه العمل الزائد، اي العمل الذي لم يدفع مقابله اي شيء للعامل ــ اسميها الربح . ولا يدخل الربح بكامله في جيب صاحب المشروع الراسمالي (١). فان الاحتكار العقاري يجعل في امكان مالك الارض ، استملاك قسم من القيمة الزائدة تحت اسم الريع (٢) ، سواء استعملت الارض من اجل ابنية زراعية ، او سكك حديدية ، او من اجل اية غاية انتاجية اخرى . ومن جهة اخرى، اذا كان مجرد امتلاك ادوات العمل يعطي صاحب المشروع الراسمالي امكان انتاج قيمة زائدة ، اوبعبارة ثانية ، امكان استملاك كمية معينة من عمل غير مدفوع مقابله اي شيء ــ فان هذا الامر نفسه يجعل في امكان مالك وسائل العمل الذي يعير هذه الوسائل كلها او جزءا منها لصاحب المشروع الراسمالي ، اي بالاختصار ، يجعل في امكان الراسمالي المالي (٣) ، ان يطالب لنفسه بجزء اخر من

---

(١) entrepreneur capitaliste

(٢) ــ rente

(٣) ــ capitaliste financier

هذه القيمة الزائدة تحت اسم فائدة ، بحيث لا يبقى لصاحب المشروع الراسمالي ، بصفته هذه ، الا ما يسمى الربح الصناعي او التجاري .

ان مسالة تعيين القوانين التي يخضع لها توزيع المجموع الكلي للقيمة الزائدة بين هذه الاصناف الثلاثة من الافراد ، هي مسالة غريبة تماما عن موضوعي الحالي . غير انه ينتج مما عرضناه ، ما يلي :

ان الريع العقاري (١)، والفائدة، والربح الصناعي، ليست سوى اسماء مختلفة للتعبير عن الاجزاء المختلفة للقيمة الزائدة في البضاعة ، اي الاجزاء المختلفة لما تحتويه هذه البضاعة من عمل لم يدفع مقابله شيء ، فهي جميعا (اي الريع العقاري والفائدة والربح الصناعي ـ المعرب) من منبع واحد ولا منبع غيره . فهي لا تصدر عن الارض ولا عن الراسمال من حيث هما ارض وراسمال ، غير ان الارض والراسمال هما اللذين يمكنان مالكيهما من ان ينال كل منهم حصته من القيمة الزائدة التي يستخلصها صاحب المشروع الراسمالي من العامل . اما العامل فانه لامر ثانوي الاهمية عنده ، ان تكون هذه القيمة الزائدة الناتجة عن عمله الزائد ، اي عمله الذي لم يدفع له لقاءه اي شيء ، قد دخلت في جيب صاحب المشروع الراسمالي وحده، او ان يكون هذا الاخير قد اضطر للتخلي عن حصص منها ،

(١) ـ rente foncière

تحت اسم ريع او فائدة . الى اناس آخرين . فلو فرضنا ان صاحب المشروع الرأسمالي يستعمل رأسماله الخاص ، وانه هو نفسه المالك العقاري ، فان كل القيمة الزائدة تذهب في هذه الحالة الى جيبه .

ان صاحب المشروع الرأسمالي هو الذي يستخلص هذه القيمة الزائدة مباشرة من العامل ، مهما كانت الحصة التي يتمكن في النهاية من استبقائها لنفسه منها . وعلى هذا فكل نظام العمل بالاجرة وكل نظام الانتاج الحالي ، يتوقفان على هذه العلاقة بين صاحب المشروع الرأسمالي والعامل المأجور . ولذلك لما حاول بعض المواطنين الذين اشتركوا في مناقشتنا ، ان يصغروا من شأن الموضوع ، وان يعالجوا هذه العلاقة الاساسية بين صاحب المشروع الرأسمالي والعامل كما لو كانت قضية ثانوية ، ارتكبوا خطأ كبيرا رغم انهم كانوا ، من جهة اخرى ، على حق في التأكيد بأن ارتفاعا في الاسعار ، في ظروف معينة ، يمكن ان يؤثر تأثيرا متفاوتا جدا على صاحب المشروع الرأسمالي وعلى المالك العقاري وعلى الرأسمالي المالي ، وحتى ، اذا شئتم ، على جابي الضرائب .

ويستخلص ايضا ، مما قيل ، استنتاج آخر :

ان القسم من قيمة البضاعة الذي لا يمثل الا قيمة المواد الاولية والآلات ، اي بالاختصار ، قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، لا ينتج اي دخل ، بل هو انما يعيد انشاء الرأسمال . اما فيما عدا ذلك ، فمن الخطأ القول بان القسم الاخر من قيمة البضاعة ، اي القسم الذي يكوّن الدخل ، او الذي يمكن ان يوزع بشكل اجرة وربح وريع عقاري وفوائد ، يتألف من قيمة الاجور ، ومن

قيمة الريع العقاري ، ومن قيمة الربح ، الخ ... وسندع الاجور جانبا ، اول الامر ، ولن نهتم الا بالارباح الصناعية والفائدة والريع العقاري . لقد راينا آنفا ان القيمة الزائدة المحتواة في البضاعة ، اي القسم من القيمة الذي تجسد فيه عمل لم يدفع لقاءه مقابل ، تتجزأ الى اجزاء مختلفة تحمل ثلاثة اسماء مختلفة . ولكن الزعم بان قيمتها (القيمة الزائدة ـ المعرب) تتركب او تتألف من جمع القيم المستقلة لهذه الاقسام الثلاثة المكونة لها ، هو زعم يناقض الحقيقة .

فاذا كانت ساعة من العمل تتجسد فيها قيمة ٦ بنسات، واذا كان نهار العامل يتألف من ١٢ ساعة ، واذا كان نصف هذا الوقت هو عمل لم يدفع لقاءه شيء ، فان هذا العمل الزائد يضيف الى البضاعة قيمة زائدة قدرها ٣ شلنات (او ٣٦ بنسا ـ المعرب) وهي قيمة لم تدفع لقاءها قيمة مقابلة .

ان هذه القيمة الزائدة ، المؤلفة من ٣ شلنات ، تمثل المبلغ الكامل الذي يستطيع صاحب المشروع الراسمالي ان يتقاسمه ، وفقا لنسبة ما ، مع الملاك ، العقاري والراسمالي المالي . فقيمة هذه الشلنات الثلاثة ، تؤلف حدود القيمة التي يجب ان يتقاسمها هؤلاء فيما بينهم . ولكن ليس صاحب المشروع الراسمالي هو الذي يضيف الى قيمة البضائع قيمة كيفية لتحقيق ربحه، تضاف اليها قيمة اخرى للملاك العقاري، وهلمجرا ، بحيث يكون جمع هذه القيم ، المحددة بصورة كيفية ، هو الذي يؤلف القيمة الكلية . فترون ، اذن ، كم هو خاطىء الراي الشعبي الذي يخلط بين انقسام قيمة معينة الى ثلاثة اقسام ، وبين تكوين هذه القيمة من جمع ثلاث قيم

مستقلة ، فيحول الى مقدار كيفي تلك القيمة الكلية التي هي اصل الريع العقاري والربح والفائدة .

اذا كان الربح الكلي الذي يحققه الراسمالي يعادل مئة ليرة ، فاننا نسمي هذا المبلغ ، المنظور اليه كأنه مقدار مطلق، مجموع الربح . ولكن اذا حسبنا نسبة هذه المئة ليرة بالقياس الى الراسمال المنفق ، فاننا نسمي هذا المقدار النسبي ، معدل الربح . وواضح ان معدل الربح هذا يمكن التعبير عنه بشكلين اثنين .

لنفرض ان الراسمال الذي انفق في شكل اجور هو مئة ليرة . فاذا كانت القيمة الزائدة الحاصلة تبلغ ايضا مئة ليرة ــ وهذا يدل على ان نصف نهار العامل يتألف من عمل لم يدفع لقاءه شيء ــ ، واذا قدرنا هذا الربح تبعا لقيمة الراسمال الذي بذل في شكل اجور ، قلنا عندئذ ان معدل الربح (١) هو مئة بالمئة ، لان القيمة المنفقة تكون مئة ، والقيمة الحاصلة تكون مئتين .

غير اننا اذا لم نقصر النظر على الراسمال الذي انفق في شكل اجور فقط ، بل نظرنا الى مجموع الراسمال المدفوع ، ولنفرض انه يبلغ مثلا ٥٠٠ ليرة ، منها ٤٠٠ ليرة تمثل قيمة المواد الاولية والآلات ، الخ ... ، قلنا عندئذ ان معدل الربح لا يبلغ سوى ٢٠ بالمئة ، لان الربح ، الذي هو مئة ، ليس سوى خمس مجموع الراسمال المنفق .

---

(١) معدل الربح : اسماه ماركس ، فيما بعد ، « الراسمال » : « معدل القيمة الزائدة » (ولم يستعمل عبارة « معدل الربح » الا للعلاقة بين الربح والراسمال الكلي) .

فالشكل الاول في التعبير عن معدل الربح ، هو الشكل الوحيد الذي يبين لكم النسبة الحقيقيةبين العمل المدفوع لقاءه مقابل والعمل الذي لم يدفع لقاءه شيء ، اي الدرجة الحقيقية لاستثمار العمل . اما الشكل الاخر في التعبير عن معدل الربح، فهو اكثر استعمالا وانتشارا ، واللجوء اليه يهدف في الواقع الى بعض المقاصد . فهو على كل حال مفيدا جدا لاخفاء درجة ابتزاز الراسمالي من العامل عملا غير مدفوع لقاءه مقابل .

وفي الشروح التي سأوردها فيما بعد ، سأستعمل كلمة « ربح » للدلالة على المجموع الحقيقي للقيمة الزائـــدة التي يستلبها الراسمالي ، دون ان اهتم بتوزيع هذه القمية الزائدة بين مختلف الاقسام. وعندما سأستعمل كلمة « معدل الربح » فسأقدر الربح دائما تبعا للقيمة التي بذلها الراسمالي بشكـل اجور .

النسبة العامة بين الأرباح والأجور والأسعار

اذا طرحنا من قيمة بضاعة ما ، القيمة التي تعوض قيمة المواد الاولية ووسائل الانتاج الاخرى المستهلكة ، اي اذا طرحنا القيمة التي تمثل العمل السابق الذي تحويه تلك البضاعة، فان القيمة الباقية تقتصر عندئذ على كمية العمل التي اضافها الى البضاعة العامل الذي اشتغل فيها اخر مرة . فاذا كان هذا العامل يشتغل ١٢ ساعة في اليوم ، واذا كانت ١٢ ساعة من العمل المتوسط تتبلور في مبلغ من المال هو ٦ شلنات ، فان هذه القيمة الاضافية البالغة ٦ شلنات هي القيمة الوحيدة التي يكون قد خلقها عمله . ان هذه القيمة التي تحددها مدة العمل ، هي المنبع الوحيد الذي منه يستمد كل من العامل والراسمالي حصته او عائداته ، هي القيمة الوحيدة التي تتوزع الى اجرة والى ربح . ومن الواضح ان هذه القيمة نفسها ، لا تبدلها النسبة المتغيرة التي يمكن ان يجري على اساسها توزيع القيمة بين الطرفين . كما انه لا يتغير شيء اذا وضعنا بدل عامل واحد كل جماهير الشغيلة ، واذا وضعنا بدل نهار عمل واحد ، ١٢ مليونا من النهارات ، مثلا .

وبما ان الراسمالي والعامل ليس لهما ان يقتسما الا هذه

القيمة المحدودة ، اي القيمة التي تقاس تبعا لعمل العامل ، فان مايأخذه احدهما يزيد بمقدار نقصان مايأخذه الاخر ، وعلى العكس . وبما انه ليس هناك دائما سوى كمية معينة ، فان حصة احدهما تزداد بنسبة ماتنقص حصة الاخر . فاذاتبدلت الاجور ، تبدلت الارباح في الاتجاه المعاكس . واذا هبطت الاجور ارتفعت الارباح . واذا ارتفعت الاجور هبطت الارباح واذا نال العامل، كما افترضنا آنفا، ٣ شلنات، اي نصف القيمة التي يخلقها ، اواذا كان نهار عمله الكامل يتالف نصفه من عمل مدفوع لقاءه مقابل ونصفه الاخر من عمل غير مدفوع لقاءه شيء، كان معدل الربح ١٠٠ في المئة ، لان الرأسمالي ينال ايضا ٣ شلنات . واذا لم ينل العامل سوى شلنين ، اي اذا لم يشتغل من اجل نفسه سوى ثلث النهار ، نال الرأسمالي اذ ذاك ٤ شلنات ، وكان معدل الربح في هذه الحالة ٢٠٠ في المئة . اما اذا نال العامل ٤ شلنات ، فان الرأسمالي لن ينال الا شلنين وعندئذ يسقط معدل الربح الى ٥٠ في المئة .

ولكن جميع هذه التبدلات ، ليس لها تأثير في قيمة البضاعة وبالتالي ، فان ارتفاعا عاما في الاجور ، يجر معه هبوطا في المعدل العام للربح ، غير انه يبقى دون اي تاثير على القيمة . ولكن رغم ان قيمة البضاعة يجب ان تعين هي نفسها ، في النهاية ، سعرها في السوق ، وذلك فقط تبعا لكمية العمل الكلية المثبتة فيها ، لاتبعا لتقسيم هذه الكمية الى عمل مدفوع لقاءه مقابل وعمل غير مدفوع لقاءه شيء ، فانه لايترتب على ذلك مطلقا ان قيمة هذه البضاعة او تلك ، او قيم عدد معين

من البضائع المنتجة ، مثلا ، في ١٢ ساعة ، تبقى دائما ثابتة. ان عدد او كتلة البضائع المصنوعة خلال مدة عمل معينة ، او بواسطة كمية عمل معينة ، تتوقف على القوة الانتاجية للعمل المستخدم في انتاجها ، لاعلى مدى العمل ومدته . فعندما تكون القوى الانتاجية لعمل الغزل ، مثلا ، في مستوى معين يمكن انتاج ١٢ ليبرة من الغزول خلال نهار عمل مدته ١٢ ساعة . وعندما تكون القوى الانتاجية في مستوى ادنى ، لايمكن انتاج سوى ليبرتين فقط . فاذا كانت ١٢ ساعة من العمل المتوسط تجسدت في الحالة الاولى ، في قيمة قدرها ٦ شلنات ، تكون الليبرات الاثنتا عشر من الغزول ، قد كلفت ٦شلنات ، وفي الحالة الثانية تكون الليبرتان من الغزول قد كلفتاكذلك ٦ شلنات. واذن، فانليبرة الغزل الواحدة تكون قد كلفت ٦ بنسات في الحالة الاولى ، و ٣ شلنات في الحالة الثانية . ويكون اختلاف السعر نتيجة لتباين القوى الانتاجية للعمل الذي يجري استخدامه . فعندما تكون القوة الانتاجية عالية ، تتجسد في الليبرة الواحدة من الغزول ساعة واحدة من العمل ، اما حين تكون القوة الانتاجية منخفضة ، فتتجسد في الليبرة الواحدة من الغزول ٦ ساعات من العمل . ففي احدى الحالات لا يتجاوز سعر الليبرة الواحدة من الغزل ٦ بنسات ، رغم كون الاجور مرتفعة نسبيا ، ومعدل الربح منخفضا ، وفي الحالة الثانية ، يرتفع سعر الليبرة الى ٣ شلنات، رغم ان الاجور تكون منخفضة ومعدل الربح مرتفعا. ويعود السبب في ذلك الى ان سعر ليبرة الغزل تحدده كمية العمل الكلية التي يحتويها ، لا النسبة التي تنقسم

على اساسها هذه الكمية الكلية الى عمل مدفوع لقاءه مقـابل وعمل غير مدفوع لقاءه شيء . واذن ، فان ما اشرنا اليه آنفا من ان العمل المدفوع لقاءه اجرة حسنة يمكن ان ينتج بضاعة رخيصة ، وان العمل المدفوع لقاءه اجرة ضئيلة ينتج بضاعة غالية ، يفقد مظهره المعقد المخالف للمنـطق . فليس ذلك الا تعبيرا عن هذا القانون العام الذي يقول بان قيمة بضـاعة ما تحددها كمية العمل المتجسدة فيها ، ولكن كمية العمل هذه **تتوقف فقط على القوى الانتاجية للعمل المستخدم ، وتتغير بالتالي مع كل تبدل في انتاجية العمل .**

أهم الحالات التي تجدر فيها المطالبة بزيادات في الأجور ومحاربة تخفيضات الأجور

سنبحث الان بصورة جدية ، اهم الحالات التي يجب السعي فيها اما للحصول على زيادة في الاجور ، واما لمقاومة تخفيض الاجور :

١ ـ لقد راينا ان قيمة قوة العمل او ، كما يقال في التعبير الشائع ، قيمة العمل ، تحددها قيمة الاشياء الضرورية للاستعمال ، اي كمية العمل اللازم لانتاج تلك الاشياء . فاذا كان متوسط قيمة ما يستخدمه العامل ، يوميا ، من الاشياء الضرورية للاستعمال هي ، في بلد معين ، ست ساعات من العمل المساوية لثلاثة شلنات ، فانه يترتب على العامل ان يشتغل ست ساعات في اليوم وان يخلق معادل ما يحتاجه للقيام بأوده اليومي . واذا كان نهار العمل الكامل يمتد الى ١٢ ساعة ، فان الرأسمالي يكون قد دفع الى العامل قيمة عمله في حال اعطائه ثلاثة شلنات . وبذلك يكون نصف نهار العمل هو عمل لم يدفع لقاءه مقابل ، ويكون معدل الربح مئة في المئة . ولكن لنفرض ، الان ، انه من جراء حدوث هبوط في الانتاجية،

اقتضت الحاجة بذل قسط أوفر من العمل للحصول ، مثلا ، على نفس كمية المنتجات الزراعية ، بحيث ارتفع سعر الاشياء العادية اللازمة يوميا للاستعمال ، من ثلاثة شلنات الى اربعة. ففي هذه الحالة ترتفع قيمة العمل بمقدار الثلث ، او بنسبة ٣٣ وثلث في المئة . ويتوجب حينئذ انفاق ثمان ساعات من نهار العمل لانتاج معادل ما يحتاجه العامل للقيام بأوده اليومي، على اساس مستوى حياته السابق . وتكون النتيجة هبوط كمية العمل الزائد من ست ساعات الى اربع ، هبوط معدل الربح من مئة بالمئة الى خمسين بالمئة . وعلى هذا يكون العامل ، عند مطالبته بزيادة اجرته ، انما يطالب في الواقع بقيمة عمله التي ازدادت ، شأنه في ذلك شأن كل بائع بضاعة يحاول ، بمجرد ان ترتفع تكاليف انتاج بضاعته ان يجعل الشاري يدفع له تلك القيمة المزدادة. اما اذا لم ترتفع الاجور، او لم ترتفع بدرجة كافية للتعويض عما ازداد في قيمة الاشياء الضرورية للاستعمال ، فان سعر العمل يهبط الى ما تحت قيمة العمل ، وبذلك تسوء شروط معيشة العامل .

غير انه يمكن ان يحدث تغيير في اتجاه معاكس . فان نفس الكمية الوسطية للاشياء اللازمة يوميا ، يمكن ان تهبط بفضل ازدياد انتاجية العمل من ثلاثة شلنات الى شلنين ، فلا تتطلب سوى اربع ساعات من نهار العمل ، بدلا من ست ساعات ، لانتاج ما يعادل قيمة هذه الاشياء . فيصبح حينئذ في وسع العامل ان يشتري بشلنين اثنين ، نفس مقدار الاشياء الضرورية العادية التي كان بامكانه شراؤها من قبل بثلاثة شلنات . فتكون قيمة العمل قد هبطت ، في الواقع ،

ولكن هذه القيمة المخفضة لا تبرح تمثل نفس كمية البضائع التي كانت تمثلها من قبل . ويرتفع الربح عندئذ من ثلاثة شلنات الى اربعة ، ويرتفع معدل الربح من مئة الى مئتين في المئة . فرغم ان الشروط المطلقة لمعيشة العامل بقيت على حالها ، فان اجرته النسبية ، وبالتالي كل وضعه الاجتماعي النسبي بالقياس الى وضع الرأسمالي ، قد انخفضا . فاذا قاوم العامل هذا التخفيض النسبي في الاجرة ، فهو انما يبذل جهدا للحصول على قسط من انتاجية عمله المتزايدة ، والمحافظة على وضعه الاجتماعي النسبي القديم . وعلى هذه الصورة ، بعد الغاء القوانين الخاصة بالحبوب ، خفض الصناعيون الانكليز الاجور عموما بنسبة ١٠ بالمئة ، خارقين بذلك جميع التعهدات الرنانة التي اخذوها على انفسهم خلال التحريض ضد تلك القوانين . وقد قمعت مقاومة العمال في بادىء الامر ، ولكن فيما بعد ، وبنتيجة ظروف ليس بوسعي التوقف عندها الان ، استعيدت هذه العشرة بالمئة المضاعة .

٢ ــ يمكن ان تبقى قيم الاشياء ذات الضرورة الشائعة، وبالتالي قيمة العمل ، على حالها . ولكن يمكن ان يطرأ تغيير على اسعارها بالفضة ، بنتيجة تعديل موقت في قيمة الذهب.

فقد يحدث على اثر اكتشاف مناجم اغنى بالذهب ، الخ... ان يصبح انتاج اونسين من الذهب ، مثلا ، لا يتطلب عملا اكثر مما كان يتطلبه قبلا انتاج اونس واحد . فتهبط قيمة الذهب الى نصفها ، اي الى ٥٠ بالمئة . ولكن بما ان قيم جميع البضائع الاخرى تمثل عندئذ ضعف ثمنها السابق بالفضة ، فيصبح الامر كذلك ايضا فيما يتعلق بقيمة العمل.

فان الاثنتي عشرة ساعة التي كانت تتمثل قبلا في ٦ شلنات، تصبح ممثلة الان في ١٢ شلنا . فلو بقيت اجرة العامل ٣ شلنات بدلا من ان ترتفع الى ٦ ، لصار سعر عمله بالفضة لا يوازي سوى نصف قيمة عمله ، فتسوء شروط حياته بشكل هائل . ويقع ذلك ايضا ، بدرجة متفاوتة الشدة ، اذا ارتفعت اجرة العامل ، ولكن دون ان يكون ارتفاعها متناسبا مع هبوط قيمة الذهب . ففي مثل هذه الاحوال ، لا يكون اي تغيير قد طرأ على قوى العمل الانتاجية ، ولا على العرض والطلب ، ولا على القيم . فلم يتغير اي شيء سوى التسميات النقدية لهذه القيمة . ومن يزعم ، في مثل هذه الحال ، بأن ليس للعامل ان يلح في طلب زيادة متناسبة في الاجور ، فكأنه يقول له بأن عليه ان يكتفي بالكلمات عوضا عن الاشياء ذاتها .

ان تاريخ الماضي بأسره يبرهن ان الراسماليين ، كلما حدث مثل هذا الهبوط في الفضة ، يسارعون الى انتهاز الفرصة للتحايل على العمال وغبنهم . وثمة مدرسة كبيرة جدا من الاقتصاديين تؤكد ان قيمة المعادن الثمينة قد اصيبت بهبوط جديد ، بنتيجة اكتشاف مناجم جديدة للذهب ، وتحسن استثمار مناجم الفضة ، وعرض الزئبق في السوق بأسعار ارخص . وقد يكون في ذلك تفسير النضال العام الناشب ، في آن واحد ، على كل القارة (اي اوروبا ــ المعرب) للحصول على اجور اعلى .

٣ ــ لقد افترضنا حتى الان ، ان نهار العمل له حدود معينة . غير انه ليست له بذاته ، حدود ثابتة . فالراسمالية تسعى جهدها ، بصورة مستمرة ، لتمديده الى اقصى حدود

الطاقة الجسدية ، اذ تبعا للنسبة ذاتها ، يرتفع مقدار العمل الزائد ،وبالتالي ،الربح الناجم عنه . وكلما نجح الراسماليون في تمديد نهار العمل ،تعاظمت كمية مايستطيعون استملاكه من عمل الغير . ففي القرن السابع عشر ، وحتى في الثلثين الاولين من القرن الثامن عشر ، كان نهار العمل العادي في كل انكلترا ، عشر ساعات . وفي اثناء الحرب ضد اليعاقبة (١)، التي كانت في الواقع حربا شنتها الاريستوقراطيةالانكليزية على الجماهير العاملة الانكليزية ، عمد الراسمال ، وهو ذروة نشوته ، الى تمديد نهار العمل من ١٠ ساعات الى ١٢ و١٤ و١٨ ساعة . حتى ان مالتوس ، الذي لا يمكن اتهامه بانه عاطفي ، او انسان مرهف الحساسية ،صرح في كراس نشره حوالي عام ١٨١٥ ، بان الامور اذا استمرت على هذا النحو، اصبحت حياة الامة مهددة من منبعها . وقبيل تعميم الاختراعات الميكانيكية الجديدة ببضع سنوات ، اي حوالي عام ١٧٦٥ ، ظهرت في انكلترا نشرة بعنوان : « بحث في التجارة»، اسهب فيها مؤلفها المجهول ، وهو عدو لدود للطبقة العاملة ، في تبيان ضرورة توسيع حدود نهار العمل . واقترح لهذه الغاية ، في جملة ما اقترح ، انشاء « منازل للعمل » (وركينغ هاوسز) ، ويجب ان تكون ـ كما قال ـ« منازل للارهاب » . وما هي مدة نهار العمل التي اقترحها لتلك « المنازل الارهابية » ؟ هي ١٢ ساعة ، اي المدة نفسها التي كان الراسماليون والاقتصاديون والوزراء يصرحون ،في

---

(١) اليعاقبة Jacobins : الحزب اليساري الثوري في الفرنسية . (المعرب)

١٨٣٢ ، بانها نهار العمل : لانهار العمل الزائد فحسب ،بل نهار العمل الضروري تطبيقه حتى على صبي دون الثانية عشرة من العمر .

عندما يبيع العامل قوة عمله ــ وهو مضطر الى بيعها في النظام الحالي ــ يتنازل للراسمالي عن حق استعمالهافي في حدود معينة معقولة . وهو يبيع قوة عمله ، باستثناء ذوبانها الطبيعي ، لكي يحتفظ بها ، لا ليتلفها . ومجرد كون العامل يبيع قوة عمله بقيمتها اليومية او الاسبوعية ، يعني ضمنا ان قوة العمل هذه لن تكون خلال يوم واحد او خلال اسبوع واحد ، عرضة لاستهلاك يعادل يومين او اسبوعين لنأخذ آلة تساوي الف ليرة . فاذا كانت هذه الالة تهتري خلال عشر سنوات ، فانها تضيف الى قيمة البضائع التي ساهمت في صنعها ،مئة ليرة في السنة . واذا كانت تهتري خلال خمس سنوات ، فانها تضيف الى هذه القيمة ، مئتي ليرة في السنة ، اي ان قيمة اهترائها السنوي متناسبة عكسا مع سرعة هذا الاهتراء . غير ان ما يميز العامل عن الالة ، هو كون الالة لا تهتري الا بنسبة استعمالها تماما ،في حين ان العامل يهزل وينحط جسمه بنسبة اعظم بكثير مما ينم عنه التراكم العددي البسيط لعمله .

عندما يجدُ العمال لارجاع نهار العمل الى حدوده المعقولة القديمة ،او عندما يحاولون ــ حيث لا يمكنهم انتزاع تحديد قانوني لنهار العمل العادي ــ ان يضعوا حدا للعمل الزائد عن طريق زيادة الاجور ، على اساس تحسب الزيادة لا تبعا للعمل الزائد المبتز منهم ، بل برفعها الى معدل اعلى فهم لا يقومون الا بواجبهم نحو انفسهم ونحو نوعهم البشري

انهم لا يقومون بسوى وضع حدود للتملك الراسمالي الطاغي الذي لا يعرف للشجـــع حدا . ان الوقت هو حقل التقدم البشري . والانسان الذي لا يملك من وقته اي فراغ ،والذي يهيمن عمله لحساب الراسمالي على حياته كلها ، عدا فترات انقطاع بسيطة فيزيكية (جسدية) بحتة لاجل النوم والاكل، الخ ... هو اقل من دابة سائمة . هو مجرد آلة لانتاج العمل للغير ، هو متهدم جسديا ومتبلد ذهنيا . ومع ذلك يدل كل تاريخ الصناعة الحديثة على ان الراسمال ، اذا لم يجد مـــن يقف في وجهه ، يعمـــل دون اقل رعاية او شفقة ، للهبوط بمجموع الطبقة العاملةالى هذا المستوىالبالغ من الانحطاط.

قد يستطيع الراسمالي ، بتمديد نهار العمل على هذا الشكل ، ان يدفع اجورا اعلى ، غير انه مع ذلك يخفض قيمة العمل اذا كانت زيادة الاجور لا توازي زيادة كمية العمـــل المبتز ، ولا ما ينجم عن ذلك من انحطاط اسرع في قوةالعمل وقد يحصل ذلك ايضا بشكل آخر . فقد يروي لكم مثـــلا المتخصصون البورجوازيـــون في الاحصاءات ، ان متوسط اجور العائلات التي تشتغل في مصانع مقاطعة لانكاشير (١) قد ارتفع . ولكنهم ينسون انه بدلا من الرجل وحده ،اصبح اليوم رب العائلة وامراته،وثلاثة الىاربعة من اولادهمطروحين جميعا تحت عجلات مركبة آلة الرأسمـــــال ، وان مجموع ارتفاع الاجور لا يوازي مجموع العمـــل الزائد المبتز مـــن العائلة .

ان رفع الاجور قد يصبح ضروريا ، حتى ضمن الحدود

---

(١) ــ في انكلترا (المعرب) .

المعينة ليوم العمل، كما هي كائنة الان فيجميع فروع الصناعة الخاضعة للقانون الخاص بالمصانع ، وذلك ، على الاقل ،لاجل الاحتفاظ بقيمة العمل في مستواها السابق . ان الانسان يستطيع ، اذ زاد في شدة عمله ، ان ينفق من قوته الحيوية خلال ساعة واحدة ما كان ينفقه قبلا خلال ساعتين . وهوما حدث ، الى حد ما ، في الصناعات الخاضعة للقانون الخاص بالمصانع بنتيجة تعجيل سرعة الآلات وزيادة عدد الآلاتالتي يقوم الان شخص واحد بمراقبة دورانها . ولو سار تعاظم شدة العمل ، او لو سار ازدياد مقدار العمل المصروف خلال ساعة واحدة ، جنبا الى جنب مع تخفيض نهار العمل،لكان الشغيل هو الذي يستفيد من ذلك. فاذا تجاوز الامر هذا الحد خسر الشغيل من جانب ، ما ربحه من الجانب الآخر ، فقد يصبح لساعات العمل العشر نفس الاثر الضار الذي كانمن قبل لاثنتي عشرة ساعة . فحين يعاكس العامل جهود الراسمال ، بالنضال في سبيل الحصول على زيادات في الاجور توازي شدة العمل المتعاظمة ؛ فهو انما يعارض في بخس قيمة عمله ، وفي افقار طبقته وتخفيض مستوى حياتها .

٤ ــ تعلمون جميعا ان الانتاج الراسمالي ، لاسباب لا مجال لشرحها هنا ، يجتاز دورات تتعاقب بصورة دورية معينة . فهو يمر تباعا من حالة هدوء ، الى انتعاش متعاظم الى ازدهار ورخاءالى تراكميخنق الاسواق ،الى ازمةفركود. وتتكيف الاسعار الجارية للبضائع ، وكذلك المعدل الجاري للربح ،طبقا لهذه المراحل ،فتهبط احيانا الى ما دون متوسطها وتعود فتعلو عليه من جديد في اوقات اخرى . فاذاراقبتم

الدورة بكاملها ، وجدتم أن كل انحراف في سعر السوق يكافئه انحراف اخر ، ووجدتم ، اذا اعتبرتم متوسط الدورة ان اسعار البضائع في السوق تتعين طبقا لقيمها . ولكن خلال مرحلة هبوط اسعار السوق وخلال مرحلة الازمة والركود على العامل ، اذا هو لم يفقد كل عمل ، ان يتوقع بصورة اكيدة انقاص اجرته . فلكي يتحاشى الخدعة، لا بد له ،حتى في حال مثل هذا الهبوط في اسعار السوق ، من ان يختصم مع الراسمالي ، ليعلم على اية نسبة اصبح انقاص الاجور ضروريا . واذا لم يناضل العامل من اجل زيادات في الاجور خلال مرحلة الرخاء التي تتحقق فيها ارباح خارقة (١) ،فهو لن يستطيع الاحتفاظ حتى بمتوسط اجره ، اي بقيمة عمله على اساس متوسط الدورة الصناعية . فمن الحماقة البالغة ان يطلب الى العامل الذي تتاثر اجرته حتما بمرحلة هبوط الدورة ، ان يتخلى من نفسه عن تعويض يوازي ذلك ، خلال مرحلة التحسن في سير الاعمال . ان قيمة جميع البضائع لا تتحقق ، بوجه عام ، الا بالتعويض الموازي الناشيء عن اسعار السوق التي تنجم تقلباتها المستمرة عن التموجات الدائمة في العرض والطلب . وليس العمل ، على اساس النظام الحالي ، سوى بضاعة مثل جميع البضائع الاخرى. فيجب ان يمر اذن بنفس التموجات لكي يدرك سعرا وسطيا يطابق قيمته . فمن السخف ان يعامل ، من جهة ، بوصفه بضاعة ،وان يراد ، من جهة اخرى ، تحريره من القوانين التي تحدد اسعار البضائع . ان العبد يتلقى كمية ثابتة ودائمة من

---

(١) ـ او ما فوق الارباح : superprofits (المعرب)

اجل المحافظة على حياته ، اما العامل بالاجرة فهو ليس كذلك واذن ، فعلى هذا الاخير ان يحـــاول ، في احدى الحالات، انتزاع زيادة في الاجور ، وذلك على الاقل للتعويض عـــن هبوط الاجور في الحالة الاخرى . اما اذا اكتفى بالرضوخ لارادة الراسمالي ولمراسيمه ، كما لو كانت قانونا اقتصاديا ثابتا ، فانه يشاطر العبد كل بأسائه ، دون ان يتمتع بالوضع المضمون الذي يتمتع به العبد .

لقد رايتم في جميع الحالات التي عرضت لها ، اي في ٩٩ بالمئة من الحالات ، ان كل نضال من اجل زيادة الاجور انما يعقب تعديلات سالفة ، فهو نتيجة ضرورية لتموجات سابقة في كمية الانتاج ، وفي قوة العمل الانتاجية ، وفـي قيمة العمل ، وفي قيمة الفضة ، وفي اتساع العمل المبتزاو في شدتـــه ، وفي تذبذبات اسعار السوق التي تخضـــع لتذبذبات العرض والطلب ،والتي تجري طبقا لمختلف مراحل الدورة الصناعية ، اي،بكلمة مختصرة ، ان هو (١) الا ردفعل يقوم به العمال ضد اعمال سالفـة قام بها الراسمال . فاذا عالجتم النضال من اجل الزيادات في الاجور ، بصورةمستقلة عن جميع هذه الظروف ولم تأخذوا بعين الاعتبار الا تقلبات الاجور ، واهملتم جميع التقلبات الاخرى التي ينجم عنهاهذا النضال ، فانما تنطلقون من مقدمة خاطئة لتصلوا فيالنهاية الى نتائج خاطئة .

---

(١) ــ اي النضال في سبيل زيادة الاجور (المعرب)

النضال بين الرأسمال والعمل ونتائجه

١ ــ بعد ان بيّنا ان المقاومة التي يبديها العامل ضد انقاص الاجور ،والجهود التي يبذلها بصورة دورية للحصول على زيادات في الاجور ، هي مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بنظام العمل بالاجرة ، وناشئة عن كون العمل معتبرا مثل البضائع وبالتالي خاضعة للقوانين التي تنظم الحركة العامة للاسعار، وبعد ان بينا ، فوق ذلك ، ان ارتفاعا عاما في الاجور يجر هبوطا عاما في معدل الربح ، غير انــه لا يؤثر على الاسعار المتوسطة للبضائع او لقيمها ، علينا الان، في النهاية، ان نعرف ما هو مبلغ حظ العمل في ان يخرج ظافرا من الصراع الذي لا ينتهي ابدا ، بينه وبين الرأسمال .

ان بامكاني ان اعطي جوابا عاما . فاقول لكم بان سعر العمل في السوق ، مثله مثل سعر جميع البضائع الاخرى، لابد مع الزمن ، ان يطابق قيمته ، وبالتالي ، فان العامـــل، مهما فعل ، ورغــم كل ارتفاع وكل هبوط ، لن ينال ، اخر الامر بصورة متوسطة ،سوى قيمة عمله التي تنحل في قيمة قوة عمله، هذه القيمة التي هي بدورها محددة بقيمة الاشياء العادية الضرورية لحفظ حياته وتجديد نوعه ، والتي تتعين قيمتها ، في النهاية ، بكمية العمل التي يتطلبها انتاجها .

ولكن ثمة ظروف خاصة تميز قيمــة قوة العمل ، او قيمة العمل ، من قيم جميع البضائع الاخرى . فان قيمة

قوة العمل تتألف من عنصرين اثنين ، احدهما جسدي محض والآخر تاريخي او اجتماعي . والعنصر الجسدي هو الذي يمين حدها الاعلى ، بمعنى ان الطبقـــة العاملة ، لكي تعيش وتتناسل ، اي لكي تتابع وجودها الجسدي ، يجب ان تتلقى وسائل العيش التي لاغنى لها عنها لكي تحيا وتتكاثر . فقيمة وسائل العيش هذه ، المطلقة الضرورة ، تؤلف اذن الحدالادنى لقيمة العمـــل . ومن جهة اخرى فان طول نهار العمل له، كذلك ، حدوده القصوى ، رغم كونها قابلة كثيرا للامتداد . وتتعين هذه الحدود القصوى وفقا لقوة العامل الجسدية. فاذا تجاوز الانهاك اليومي لقوته الحيوية ، درجة معينة ،فان هذه القوة لا تستطيع ان تقدم يوميا فعالية جديدة . ورغم ذلك فان هذا الحد قابل كثيرا للامتداد ، كما قلنا . فالتتابع السريع لاجيال ضعيفة البنية وقصيرة العمر ، يمون سوق العمل مثلما تمونه تماما سلسلة من الاجيال القوية الطويلـة العمر .

والى جانب هذا العنصر الجسماني (١) المحض ،يحدد قيمة العمل ، نمط الحياة المألوف في كل بلد . ولا يقتصر نمط الحياة هذا على الوجود الجسدي (٢) فقط ، بل يتعداه الى سد بعض الحاجات الناشئة عن الظروف الاجتماعيةالتي يعيش في كنفها الناس ،والتي في ظلها ترعرعوا وشبوا. فقد ينخفض الطراز الانكليزي للحياة الى طراز الحياة في ايرلندا،

---

(١) جاء في النص : الفيزيولوجي ـ physiologique المعرب) .

(٢) جاء في النص : الفيزيكي ـ physique (المعرب) .

وطراز حياة فلاح الماني الى طراز حياة فلاح في ليفونيا (٣) . اما اهمية الدور الذي تمثله في هذا الصدد التقاليد التاريخية والعادات الاجتماعية ، فبوسعكم التحقق منها في مؤلف السيد ثورنتون عن « تزايد السكان » (٤) فهو يبين فيه ان الاجور المتوسطة في مختلف مناطق انكلترا الزراعية ، حتى في ايامنا هذه ، تختلف قليلا او كثيرا ، تبعا لمقدار ملائمة الظروف التي رمت فيها هذه المناطق عن اعناقها نير القنانة(٥) .

ان هذا العنصر التاريخي او الاجتماعي الذي يؤثر في قيمة العمل ، يمكن ان يزداد او ينقص ، او ان يزول تماما ، بحيث تبقى الحدود الفيزيولوجية وحدها. ففي عهد الحروب ضد اليعاقبة ، التي اشهرت ــ على حد تعبير الشيخ جورج روز ، هذا المبدد للموازنات والموزع للهبات على المحاسيب بلا ندم او توبة ــ بقصد وضع ديننا المقدس ، دين العزاء والسلوان ، في منجى من غزوات هؤلاء الفرنسيين الملاحدة، عمد اصحاب المزارع الشرفاء في انكلترا ، الذين الطفنا لهم الكلام في فصل سابق ، الى تخفيض اجور عمالهم الزراعيين حتى الى ما دون الحدود الفيزيكية المحضة ، ثم اضافوا الى تلك الاجور ، بواسطة مكتب البر والاحسان ، ما هو ضروري فيزيكيا لحفظ النوع . وكان ذلك منهم ، طريقة مجيدة لتحويل العامل بالاجرة الى عبد ، والفلاح الحر الابي ــ فلاح

---

(٣) ــ ليفونيا : احدى ولايات البلطيق . كانت تابعة قديما لروسيا، ثم جرى تقسيمها بين استونيا وليتونيا (المعرب) .

(٤) sur population

(٥) ــ servage

شكسبير ـ الى فقير معوز يسعف بالصدقات .

اذا قارنتم بين الاجور العادية ، اي بين قيم العمل ، في مختلف البلدان ، وفي مختلف العصور التاريخية في بلد واحد ، وجدتم ان قيمة العمل نفسها ليست مقدارا ثابتا ، بل هي متغيرة متقلبة ، وذلك حتى لو فرضنا ان قيم جميع البضائع الاخرى بقيت ثابتة . ويتبين من القيام بمقارنة مماثلة بين معدلات الربح في السوق ، انها ليست وحدها تتغير وتتقلب وحسب ، بل معدلاتها الوسطية ايضا .

اما فيما يتعلق بالارباح ، فليس ثمة قانون يحدد حدها الادنى . فلا نستطيع ان نقول ما هو الحد الاخير لهبوطها . ولماذا لا نستطيع تعيين هذا الحد ؟ ذلك لان في وسعنا تعيين الاجور في حدها الادنى ، ولكن ليس في وسعنا تعيين الاجور في حدها الاقصى . ففي استطاعتنا فقط ان نقول بانه اذا تعينت حدود نهار العمل فان الحد الاقصى للارباح يطابق ادنى حد فيزيولوجي للاجور واذا تعينت الاجور فان الحد الاقصى للارباح يطابق ما يمكن ان تتحمله قوى العامل الفيزيكية من تمديد نهار العمل . واذن فالحد الاقصى للربح ليس محدودا الا بالحد الفيزيولوجي الادنى للاجرة والحد الفيزيولوجي الاقصى لنهار العمل . ومن الواضح ان بين هذين الحدين الاثنين للمعدل الاقصى للربح مكانا لسلم عظيم من التقلبات والتغيرات الممكنة . اما درجته الحقيقية (١) فليس ما يعينها الا الصراع الدائر بلا انقطاع بين العمل والرأسمال . فالرأسمالي يحاول باستمرار تخفيض الاجور

---

(١) ـ اي درجة معدل الربح (المعرب) .

الى حدها الفيزيولوجي الادنى وتمديد نهـــار العمل الى حده الفيزيولوجي الاقصى ، بينما يقوم العامل على الدوام بضغط في الاتجاه المعاكس .

فالامر يؤول الى مسألة ما لدى الفريقين المتقاتلين مـن قوى .

٢ ــ اما فيما يتعلق بتحديد نهـــار العمل ، سواء في انكلترا او في جميع البلدان الاخرى ، فلـم تجر تسويته قط الا عن طريق التدخل التشريعي . ولولا ضغط العمال المتواصل من الخارج ، لما حصل هذا التدخل ابدا . وعلى كل حال ، ما كان تحقيق هذه النتيجة ليتم عن طريق اتفاقات خاصة بين العمال والراسماليين . وهذه الضرورة ، اي ضرورة القيـام بعمل سياسي عـــام ، هي بالضبط البرهان القاطع علـى ان الرأسمال هو الاقوى في النضال الاقتصادي الصرف .

اما حد قيمـة العمل ، فان تعيينه يتوقف دائمـا ، في الواقع ، على العرض والطلب ، واعني بذلك طلب العمل مـن قبل الراسماليين ، وعرض العمل من جانب العمال . ان قانون العرض والطلب ، في البلاد المستعمرة، هو في صالح العمال. ومن هنا مستوى الاجور المرتفع نسبيا في الولايات المتحـدة الاميركية . وعبثا يجد الرأسمال ويتعب، فليس في استطاعته ان يمنع سوق العمل هناك من ان تفرغ على الدوام بسبب ان العمال المأجورين يتحولون باستمرار الى فلاحين مستقلين ،

يكفون انفسهم بانفسهم . ان وضع العامل المأجور (١) ليس بالنسبة لقسم كبير جدا من الاميركيين ، سوى مرحلة انتقالية هم واثقون من تركها بعد حين قريب او بعيد من الزمن . ان الحكومة الانكليزية ، الابوية العواطف ، رغبة منها في معالجة الحالة السائدة في المستعمرات ، تبنت خلال مدة معينة ما يسمونه بنظرية الاستعمار الحديث ، وهي النظرية القائمة على رفع ثمن الارض بصورة مصطنعة في المستعمرات ،بقصد منع العامل المأجور من التحول بسرعة ، الى فلاح مستقل .

ولننتقل الان الى بلدان الحضارة القديمة حيث يسيطر الرأسمال سيطرة تامة على سير عملية الانتاج . لنأخذ ، مثلا، ارتفاع اجور العمال الزراعيين في انكلترا من ١٨٤٩ الى ١٨٥٠ . ماذا كانت نتيجته ؟ كانت نتيجته ان لم يستطع المزارعون ، كما كان ينصحهم صديقنا ويستون ، رفع قيمة القمح ، حتى ولا رفع سعره في السوق ، بل اضطروا ، على العكس، الى قبول انخفاضهما . غير انهم، خلال هذه السنوات الاحدى عشرة ، ادخلوا آلات من كل نوع ، وطبقوا اساليب علمية جديدة ، وحولوا قسما من الاراضي الصالحة للزراعة الى مراع ، وزادوا مساحات المزارع ، وبذلك نفسه ، زادوا حجم الانتاج . وهكذا ، بهذه الوسائل وبغيرها ايضا ، انقصوا

---

(١) ouvrier salarié وقد ترجمناها حينا بالعامل المأجور ، وحينا بالعامل بالاجرة ، ولا فرق بين الصيغتين ، انما عمدنا احيانا الى استعمال الصيغة الثانية لانها تذكر بالاجرة ، وهو المقصود . فان كلمة ماجور لها معاني مختلفة بالعربية ، بينما ان كلمة salarié لاتعني الا عمل العامل بالاجرة ولا معنى اخر لها . (المعرب) .

الطلب على العمل بزيادة القوى الانتاجية للعمل ، فخلقوا فائضا نسبيا من جماهير العمال الزراعيين . هذه هي الطريقة العامة التي يحدث وفقا لها ، بدرجات متفاوتة من السرعة ، رد فعل الرأسمال على زيادات الاجور ، في البلدان القديمة حيث الارض مشغولة . وقد اشار ريكاردو بحق الى ان الالة تنافس العمل باستمرار ، وليس من الممكن ، غالبا ، ادخالها الا عندما يبلغ سعر العمل مستوى معينا ، على ان استخدام الالة ليس طريقة من الطرق العديدة لزيادة القوة الانتاجية للعمل .

غير ان نفس هذا التطور الذي يخلق زيادة نسبية كبرى في خصب العمل العادي ، يبسط من جهة اخرى في خصب العمل الموصوف (١) ، وبالتالي يبخسه .

ويظهر مفعول القانون نفسه بشكل آخر . فان تطور القوى الانتاجية للعمل يعجل كثيرا في تراكم الرأسمال ، حتى لو كان معدل الاجرة مرتفعا نسبيا . وقد يستنتج من ذلك ، كما افترض آدم سميث الذي لم تكن الصناعة الحديثة في ايامه الا في اوائل عهدها ، ان تراكم الرأسمال بسرعة بالغة ، ينبغي ان يؤدي حتما الى رجحان الكفة في مصلحة العامل، لانه يخلق طلبا متعاظما للعمل . ولهذا السبب نفسه ، استغرب عدد كبير من الكتاب المعاصرين ، عدم ازدياد الاجور اكثر مما ازدادت ، في حين ان الرأسمال الانكليزي قد تعاظم

---

(١) ـ travail qualifié : او العمل الذي يحتاج الى اختصاص ، وقد عربناها بكلمة « الموصوف » بخلاف العمل « العادي » travail ordinaire ، الذي لا يحتاج الى اختصاص (المعرب) .

في الاعوام العشرين الاخيرة بسرعة اكبر جدا من تعاظم عدد السكان الانكليز . ولكن ، الى جانب التراكم المستمر للرأسمال، يحدث تعديل متعاظم في تركيب الرأسمال . فان ذلك الجزء من الرأسمال الكلي ، الذي يؤلف الرأسمال المحدد (٢) ،اي الآلات والمواد الاولية ووسائل الانتاج من جميع الانواع الممكنة، ينمو بسرعة اكبر بالقياس الى الجزء الاخر من الرأسمال المستعمل لدفع الاجور ، اي لشراء العمل . وقد وضع هذا القانون ، باشكال متفاوتة في الصحة كل من بارتون ،وريكاردو، وسيسموندي ، والاستاذ ريشار جونس ، والاستاذ رامسي، وشربوليز وكثيرون غيرهم .

اذا كانت النسبة بين عنصري الرأسمال الآنفي الذكر ، ١ مقابل ١ في الاصل ، فانها تصبح في الصناعة المتطورة ٥ مقابل ١ ، وهلم جرا . فاذا نحن وظفنا ، من رأسمال كلي قدره ٦٠٠ ، مبلغ ٣٠٠ للادوات والمواد الاولية ، و ٣٠٠ للاجور ، فليس علينا الا ان نضاعف الرأسمال الكلي لنجعل الطلب ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ . اما اذا وظفنا من رأسمال قدره ٦٠٠ ، مبلغ ٥٠٠ للالات والمواد الاولية ، و ١٠٠ فقط للاجور ، فينبغي رفع نفس الرأسمال من ٦٠٠ الى ٣٦٠٠

---

(٢) ــ الرأسمال المحدد **capital fixe** ، وقد اسماه ماركس فيما بعد « الرأسمال الثابت » **capital constant** ، وهو الجزء المتعارض مع الرأسمال الذي يتحول الى اجور او الرأسمال « المتغير » ــ (المعرب) .

لجعل الطلب ٦٠٠ عامل بدلا مـــن ٣٠٠ . واذن ، فان الطلب على العمل ، في تطور الصناعة ، لا يسير جنبا الى جنب مـع تراكم الراسمـــال . فهو يزداد ، ولا شك ، ولكـــن بنسبة متناقصة دائما حيال ازدياد الراسمال .

ان هذه الملاحظات القليلة كافيـــة لتبين ان نفس تطور الصناعة الحديثة لا بد ان يرجح حتما كفة الميزان اكثر فأكثر لمصلحة الراسمال ضد العامل ، وبالتالي ، فان الميل العام في الانتاج الراسمالي ليس متجها الى زيادة الاجور الوسطية ،بل الى تخفيضها ، اي الى الوصول بقيمة العمل الى مـا يوازي ادنى حد لها . ولكن ، ما دام هذا هو اتجـــاه الامور في هذا النظام ، فهل يعني ذلك انه يترتب على الطبقة العاملة انتعدل عن مقاومتها لتعديات الراسمـــال ، وان تتخلى عن جهودهـــا الرامية ، فيما يعرض من فرص ، الى انتزاع كل ما من شأنه ان يحدث بعض التحسن في أوضاعها ؟ انهـــا لو فعلت ذلك لانحطت الى كتلة ممسوخة مهشمة من المخلوقات الهزيلة التي يصبح من المستحيل اسداء اي عون لها . واعتقد انني بينت ان نضالات الطبقة العاملة من اجل اجور طبيعية هي حوادث لا يمكن فصلها عن نظام العمل بالاجرة بمجموعه ، وان جهودها لرفع الاجور ليست ، في ٩٩ بالمئـــة من الحـــالات ، سوى محاولات للمحافظة على القيمة المعطـــاة للعمل ، وان ضرورة الدخول في نزاع مع الراسمالي حول سعر هذه القيمة ، هو شيء مرتبط بظروف العمال ، هذه الظروف التي تجبرهم على

بيع انفسهم كبضاعة . فاذا تخاذلت الطبقة العاملة في نزاعها اليومي مع الراسمال ، فانها تحرم نفسها بنفسها امكان القيام بهذه او هذه من الحركات التي هي اوسع نطاقا ومدى .

وينبغي على العمال ، في الوقت نفسه ، وبصورة مستقلة تماما عما يفرضه نظام العمل بالاجرة من استعباد عام ، ان لا يبالغوا في تقدير النتيجة النهائية لهذا النضال اليومي . ينبغي عليهم ان لا ينسوا انهم يناضلون ضد النتائج وليس ضد اسباب هذه النتائج ، لا يستطيعون سوى صد الحركة السائرة هبوطا ، لا تغيير اتجاهها ، وانهم لا يستخدمون سوى مسكنات ، ولكن دون ان يشفوا الداء . فلا ينبغي اذن ان يستغرقوا فقط في هذه المناوشات التي لا بد منها والتي تولدها باستمرار تعديات الراسمال التي لا تنقطع ، او تقلبات السوق . ينبغي ان يدركوا ان النظام الحالي ، بكل ما يثقلهم به من ويلات ، يخلق في الوقت ذاته ، الشروط المادية والاشكال الاجتماعية الضرورية لاعادة البناء الاقتصادي للمجتمع . فبدلا من شعار المحافظين : « اجرة عادلة لنهار عمل عادل » ، ينبغي ان يكتبوا على رايتهم الشعار الثوري : « الغاء العمل بالاجرة » .

بعد هذا العرض المسهب جدا ، الذي اخشى ان يكون ايضا متعبا جدا ، والذي كان علي ، رغم ذلك ، ان اقوم به لمعالجة موضوعي بشكل مرض ، اختم مقترحا الموافقة على القرار التالي :

١ ــ ان ارتفاعا عاما لمعدل الاجور يجر معه هبوطا عاما للارباح ، ولكنه لا يمس ، في الاجمال ، سعر البضائع .

٢ ــ ان الميل للانتاج الراسمالي ، ليس متجها نحو رفع الاجرة المتوسطة ، بل الى خفضها .

٣ ــ ان النقابات تعمل بشكل مفيد من حيث انهامراكز لمقاومة تعديات الراسمال ، ولكنها تبدو جزئيا غير مجديـــة نظرا لعدم استخدامها قوتها استخداما صالحا صائبا . وهي، بوجه عام تخطيء اهدافها لانها تقتصر علـى حرب مناوشات ضد نتائج النظام القائم ، بدلا من ان تعمـل في الوقت نفسه لاجل تغييره ، وان تستخدم قوتها المنظمة كاداة رافعةلتحرير الطبقة الكادحة تحريرا نهائيا ، اي لالغاء نظام العمـل المأجور الغاء نهائيا .

ملاحق

- ١ -

قرارات الجمعية الأممية للشغيلة

(وضعه كارل ماركس ووافق عليه المؤتمر الاول
للجمعية الاممية للشغيلة في جنيف عام ١٨٦٦)

أ ــ ماضيها : ان الرأسمال هو سلطان (١) اجتماعي مركز ، في حين ان العامل لا يملك سوى قوة عمله . واذن ، فلا يمكن ابدا ان يقوم العقد بين الرأسمال والعمل على شروط عادلة ، بل هو لا يمكن ان يكون عادلا حتى في مفهوم مجتمع يضع تملك الوسائل المادية للعيش والانتاج في جانب ، ويضع القوى المنتجة الحية في الجانب المقابل .

ان السلطان الاجتماعي الوحيد القائم بجانب العمال ، هو

---

(١) ــ استعملت كلمة « سلطان » هنا لتعريب puissance بمعنى القوة والعزم والاستطاعة (المعرب) .

جماهيرهم . ولكن السلطان الذي للجماهير ،تحطمه التفرقة . وينشأ تبعثر العمال ويبقى من جراء المنافسة التي لا مناص منها بينهم . وقد نشأت النقابات ، بادىء الامر ، من خلال محاولات عفوية قام بها العمال للقضاء على هذه المنافسة او للحد منها على الاقل ،ولانتزاع شروط عمل قائمة على التعاقد ترفعهم ، على الاقل ، الى ما فوق وضع العبيد العاديين .

ولهذا اقتصر الهدف المباشر على المطالب اليومية ، وعلى وسائل الدفاع ضد تعديات الرأسمال المستمرة ، وبالاختصار، اقتصر على قضايا الاجور ومدة العمل . وليس نشاط النقابات هذا مشروعا فقط ،بل هو ضروري ايضا .ولايمكن الاستغناء عنه ما دام اسلوب الانتاج الحالي قائما . بل ، على العكس ، ينبغي تعميمه بانشاء نقابات وتوحيدها في جميع الاقطار .

ومن جهة اخرى ، اصبحت النقابات ، دون ان تدرك ذلك عن وعي ،مراكز لتنظيم الطبقة العاملة ،كما كانت البلديات والمشاعات في القرون الوسطى مراكز التنظيم البرجوازية ، واذا كانت النقابات لا غنى عنها من اجل حرب المناوشات اليومية بين الرأسمال والعمل ، فانها ايضا اكثر اهمية ، من حيث انها اجهزة منظمة للتعجيل في الغاء نظام العمل المأجور ذاته .

ب ـ حاضرها : حتى الآن ، اقتصرت النقابات على مجابهة المعارك المحلية والمباشرة ضد الرأسمال . فهي لم تدرك بعد ، تماما ، قوتها الهجومية ضد نظام العمل بالاجرة الاستعبادي وضد اسلوب الانتاج الحالي . ولهذا بالغت في الابتعاد عن الحركات الاجتماعية والسياسية العامة.

لكن يبدو ، في الآونة الاخيرة ، ان النقابات قد تيقظت نوعا ما الى ادراك مهمتها التاريخية العظيمة ، كما يتجلى ذلك مثلا في اشتراكها بالحركات السياسية الاخيرة في انكلترا ، وفي نظرتها نظرة ارقى الى دورها في الولايات المتحدة ، وفي القرار التالي الذي اتخذه المؤتمر الكبير الاخير « للتريديونيون» (١) في مدينة شفيلد :

« ان هذا المؤتمر يقدر تمام التقدير جهود الجمعية الاممية الرامية الى توحيد عمال جميع الاقطار في اتحاد اخوي عام ، ويطلب بالحاح من مختلف الجمعيات الممثلة في المؤتمر ، ان تصبح اعضاء في هذه المنظمة ، لاقتناعه بأنها ضرورية لرقي الطبقة العاملة بأسرها ورفاهها » .

ج ـ مستقبلها : وعلى النقابات فضلا عن اهدافها الابتدائية، ان تتعلم كيف تعمل ، من الآن فصاعدا ، بشكل اوعى ، بوصفها مراكز لتنظيم الطبقة العاملة ، من اجل مصلحتها العظمى في تحررها الكامل . فيجب ان تدعم كل حركة اجتماعية او سياسية ترمي الى هذا الهدف . واذا اعتبرت النقابات نفسها رائدة (٢) وممثلة للطبقة بأسرها ، وعملت على هذا الاساس ، فانها ستنجح حتما في ان تجذب اليها اولئك الذين لا يزالون خارج النقابة . ويجب على النقابات ان تهتم بعناية بمصالح فئات العمال الذين يتقاضون اسوأ الاجور ، مثلا العمال الزراعيين الذين قضت ظروفهم البالغة السوء ، على قوة المقاومة لديهم . ينبغي لها ان تقنع العالم بأسره

---

(١) النقابات الانكليزية (المعرب) .

(٢) ـ رائدة ، من رائد : pionnier (المعرب) .

بأن جهودها هي ابعد ما تكون عن الانانية وعن الانحصار في مصالحها الضيقة ، وانها على عكس ذلك ، تهدف الى تحرير الجماهير المسحوقة المحطمة .

ثانيا : مقتطفات من القرار الذي هيأه ماركس عن « العمل السياسي »

(وافق عليه المجلس العام للجمعية الاممية للشغيلة في ايلول ١٨٧١)

« نظرا لكون البروليتاريا ، من حيث هي طبقة ، لا يمكنها ان تتدخل ضد عنف الطبقات المالكة الاجماعي ، الا اذا تألفت في حزب سياسي متميز ، معارض لكل التشكيلات القديمة لاحزاب الطبقات المالكة، وبما ان انتظام البروليتاريا في حزب سياسي شيء لا بد منه لتأمين انتصار الثورة الاجتماعية وهدفها النهائي ـ اي الغاء الطبقات ـ ، ونظرا لان اتحاد قوى الطبقة العاملة الذي تحقق حتى الان في النضالات الاقتصادية ، يجب ان يخدم ايضا كرافعة تحرك جماهير هذه الطبقة في نضالها ضد سلطان مستثمريهم السياسي ، فان المجلس العام يذكر اعضاء الاممية بأن نشاط الطبقة العاملة الاقتصادية ونشاطها السياسي ، مرتبطان في حالة النضال ، ارتباطا لا سبيل الى فصمه » .

(اورد هذين النصين نقلا عن فريتز بروباخر من كتابه . ماركس وباكونين ، صفحة ١٠٨)

- ٢ -

إلغاء العمل بالأجرة

ان ماركس هو الذي كتب « مقدمة مشروع البرنامج لحزب العمال الفرنسي » في عام ١٨٨٠ (بشكل حيثيات) . وقد وصف انجلس ما سنقتطفه من سطور هذه المقدمة ، بقوله : « قليلا ما رأيت مثل هذه التحفة المفحمة بشكل رائع ، والتي تنير سبيل الجماهير بقليل من الكلمات ، والتي لها من بلاغتها وايجازها ، ما غمرني انا نفسي بفيض من الدهشة (من رسالة الى برنشتاين ، في ٢٥ كانون الاول ١٨٨١) .

نظرا ، لان تحرير الطبقة المنتجة هو تحرير لكل الكائنات الانسانية دون تفريق في الجنس او العرق .

ولان المنتجين لا يمكن ان يكونوا احرارا الا بقدر ما يملكون من وسائل الانتاج (الارض ، المصانع ، السفن ، المصارف ، القروض ، الخ..)

ولانه ليس هناك الا شكلان فحسب يمكن فيهما ان تكون وسائل الانتاج ملكا لهم :

اولا ـ الشكل الفردي ، الذي لم يوجد قط بشكل واقع عام شامل ؛ والذي يمحوه الرقي الصناعي اكثر فاكثر .

ثانيا ـ الشكل التعاوني (١) ، الذي تتألف عناصره المادية والفكرية بفعل تطور المجتمع الرأسمالي نفسه .

ونظرا ؛ لان هذا التملك التعاوني لا يمكن ان ينجم الا عن النضال الثوري الذي تقوم به الطبقة المنتجة ـ او البروليتاريا ـ المنظمة في حزب سياسي مميز .

ولان مثل هذا التنظيم تنبغي متابعته بكل ما في وسع البروليتاريا من وسائل ، بما في ذلك من التصويت العام الذي يتحول بذلك من اداة للخداع كما كان حتى الان ، الى اداة للتحرير .

فالشغيلة الاشتراكيون الفرنسيون ، بجعلهم هدف جهودهم تجريد الطبقة الرأسمالية مما تملكه ، سياسيا واقتصاديا ، والعودة الى التملك التعاوني لكل وسائل الانتاج، قد قرروا ، كوسيلة للتنظيم والنضال ، ان يدخلوا الانتخابات بالمطالب المباشرة التالية . . .

---

(١) التعاوني : Collectif ، والفردي : Individuel (المعرب)

الثمن ٧٥ قرشا او ٩٠ فلسا

مطبعة النجاح ـ بيروت